

Distr.: General
13 April 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه - 9 تموز/يوليه 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التضامن الدولي في المساعدة على أعمال حقوق الإنسان أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبعدها

تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، أوبيورا تشينيدو أوكافور

موجز

هذا التقرير هو التقرير الرابع الذي أعده الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، أوبيورا تشينيدو أوكافور، من أجل تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان. ويناقش الخبير المستقل في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 11/44، الكيفية التي عبّرت بها الدول والجهات الفاعلة الأخرى، أو لم تعبّر، عن التضامن الدولي في المساعدة على أعمال جميع فئات حقوق الإنسان على نحو أكمل في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويناقش الخبير المستقل التهديدات الجديدة التي تشكلها الجائحة على التمتع بحقوق الإنسان والتدابير المتخذة لاحتوائها. ويوضح الأساس المنطقي الأخلاقي والقانوني الذي يستند إليه واجب التضامن الدولي، بما في ذلك في سياق الجائحة، ويستعرض أمثلة على الثغرات في التمتع بالتضامن الدولي، ويحدد ويبرز التعبيرات الإيجابية عن هذا التضامن من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك أفضل الممارسات.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3	مقدمة.....	أولاً -
6	الجائحة والتدابير المتخذة لاحتوائها، باعتبار ذلك خطراً على التمتع بجميع فئات حقوق الإنسان.....	ثانياً -
7	ألف - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.....	
10	باء - الحقوق المدنية والسياسية.....	
14	ثالثاً - ضرورة التضامن الدولي من أجل إعمال حقوق الإنسان أثناء الجائحة وبعدها.....	
14	ألف - الأساس المنطقي الأخلاقي.....	
15	باء - الأساس المنطقي الأخلاقي.....	
16	رابعاً - الثغرات في التضامن الدولي في سياق الجائحة.....	
19	خامساً - التعبيرات الإيجابية للتضامن الدولي من أجل إعمال حقوق الإنسان أثناء الجائحة وبعدها.....	
25	سادساً - استنتاجات.....	
25	سابعاً - توصيات.....	

أولاً- مقدمة

1- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عرض الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، أوبورا شيندو أوكافور، تقريره المواضيعي الثالث إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وهو التقرير الذي ناقش فيه الصلة بين بعض أشكال الشعبوية المعاصرة والتمتع، أو عدم التمتع، بالتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان (A/75/180). ويشكر الخبير المستقل كوستاريكا وبوليفيا على رديهما الإيجابيين على طلبيه القيام بزيارة إلى البلدين، ويأمل في أن يتمكن من القيام بالزيارتين في أقرب وقت ممكن، آخذاً في اعتباره الجائحة العالمية الحالية وما تمليه من قيود على السفر. ويشكر أيضاً ملاوي على موافقتها المبدئية على زيارتها ويتطلع إلى الاتفاق على موعد مناسب للطرفين لإجراء الزيارة. وهو يذكر الدول الأخرى بكل لطف بضرورة تقديم ردود إيجابية على طلباته زيارتها.

2- اجتاحت مرض فيروس تاجي مستجد (كوفيد-19) جميع أنحاء العالم منذ أن تم لأول مرة في 7 كانون الثاني/يناير 2020 تحديد العامل المسبب له - الذي كان يُعرف في البداية باسم فيروس كورونا المستجد 2019 (2019-nCoV)، والذي أصبح يُسمى حالياً "فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم" (SARS-CoV-2)⁽¹⁾. وفي 11 آذار/مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي مرض "كوفيد-19" ينطبق عليه وصف الجائحة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، تجاوز عدد الوفيات بسبب الفيروس المليون حالة. وللأسف الشديد ما فتئ عدد الضحايا يرتفع، رغم أنه من المتوقع أن يتراجع هذا العدد تراجعاً كبيراً بحلول الربع الأخير من عام 2021، نتيجة الجهود الجارية لاستخدام لقاحات عدة ضد المرض. وعلى الرغم من تزايد عدد الأشخاص الذين يتعافون من المرض، يفيد عدد متزايد من التقارير بأن بعض المتعافين يظلون يعانون لفترة طويلة من آثار صحية منهكة.

3- وقد أدت جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لاحتوائها إلى صعوبات اجتماعية واقتصادية خطيرة في جميع أنحاء العالم. ويُقدَّر أن ما يقرب من 90 مليون شخص يعانون الآن من "الحرمان الشديد"⁽²⁾. وتشير آخر التقارير إلى ما يلي:

(أ) "أدت إجراءات الحجر الصحي والقيود المفروضة على السفر وإغلاق المدن إلى انخفاض كبير في الطلب والعرض. وتعطلت الأنشطة الاقتصادية في قطاعات النقل وتجارة التجزئة والترفيه والضيافة والاستجمام. [...] ويُشار في هذا الصدد إلى أن درجة ثقة الجمهور العام في قدرة السلطات الصحية على الاستجابة للجائحة لها آثار اقتصادية مباشرة وفورية"⁽³⁾؛

(1) World Health Organization (WHO), "Novel coronavirus (2019-nCoV) situation report1", 21 January 2020، و Jun Zheng, "SARS-Cov-2: an emerging coronavirus that causes global threat", *International Journal of Biological Sciences*, vol. 16, No. 10، متاح على الرابط التالي: www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7098030/#B10.

(2) International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook: A Long and Difficult Ascent*, (Washington, D.C., IMF, October 2020), p. xiii.

(3) United Nations, "Shared responsibility, global solidarity: responding to the socioeconomic impacts of COVID-19", March 2020, p. 8. متاح على الرابط التالي: www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_report_socio-economic_impact_of_covid19.pdf.

(ب) الصين هي البلد العضو الوحيد في مجموعة العشرين الذي يُتَوَقَّع أن يتجنب انكماشاً اقتصادياً في عام 2020⁽⁴⁾. أما بالنسبة إلى الاقتصادات الأصغر أو الأضعف التي تعتمد أكثر من غيرها على الخارج، فقد كان التباطؤ الاقتصادي أشد حدة، مما تسبب في آثار اجتماعية واقتصادية سلبية كبيرة⁽⁵⁾. وقد شكلت الجائحة والتدابير المتخذة للحد من انتشارها وما نتج عن ذلك من انتكاسات اقتصادية خطيرة، بدورها، تهديداً خطيراً على تمتع البلائيين من الناس في جميع أنحاء العالم، بحقوق منها حق الإنسان في الصحة والحياة والتعليم والغذاء والمأوى والعمل وحرية التنقل وحرية التجمع، فضلاً عن الحرية الفردية، بل إن الجائحة وانعكاساتها قوّضت بدرجة كبيرة في بعض الحالات فرص التمتع بهذه الحقوق⁽⁶⁾.

4- وفي حين شدد مجلس حقوق الإنسان على أهمية حقوق الإنسان في تشكيل إجراءات الاستجابة للجائحة، أكد في قراره 2/44 على الدور المركزي للدولة في التصدي للجوائح وغيرها من حالات الطوارئ الصحية، وأكد من جديد أن التدابير الطارئة التي تتخذها الدول استجابة لجائحة كوفيد-19 يجب أن تكون متفقة مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان الواجب التطبيق.

5- ومع ذلك، وعلى الرغم من الدور المحوري الذي يجب أن تؤديه فرادى الدول في هذا الصدد، فإن "أمن الصحة العامة على الصعيد الدولي يمثل في نفس الوقت طموحاً جماعياً ومسؤولية مشتركة"⁽⁷⁾، مما يبرز أهمية التعاون الدولي، ولا سيما في أوقات الطوارئ الصحية والجوائح، على أساس الاحترام المتبادل⁽⁸⁾. وهذا التعاون الدولي، الذي يشكل جانباً من جوانب التضامن الدولي⁽⁹⁾، ويهدف إلى الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان، لا غنى عنه للوفاء ببعض الواجبات الدولية الملزمة قانوناً التي تقع على عاتق معظم الدول⁽¹⁰⁾. والدول مطالبة بتعبئة أقصى ما أُتيح لها من موارد، منفردة أو في إطار التعاون، لضمان التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مثل الحق في الصحة، في أراضيها⁽¹¹⁾، وبعدم اتخاذ أي

(4) انظر <https://news.cgtn.com/news/2020-10-13/World-GDP-to-drop-4-4-in-2020-IMF--UyNuoUIF>

Organisation for Economic Co-operation and Development, "Unprecedented falls in GDP in most G20 economies in second quarter of 2020", news release, 14 September 2020.

(5) IMF, *World Economic Outlook*, p. xi؛ و David Ndii, "The political economy of coronavirus: Dr. David Ndii speaks", video, The Elephant, 1 April 2020. متاح على الرابط التالي: www.theelephant.nt.info/videos/2020/04/01/the-political-economy-of-coronavirus-dr-david-ndii-speaks/

(6) Obiora Chinedu Okafor, "International solidarity, human rights and life on the African continent 'after' the pandemic", *Strathmore Law Journal*, vol. 5, No. 1, 2020/1، الصادر في 10 نيسان/أبريل 2020، المعنون "Pandemic and human rights in the Americas" (الأوبئة وحقوق الإنسان في الأمريكتين).

(7) WHO, *The World Health Report 2007: A Safer Future*, p. vii (Geneva, WHO, 2007)، متاح على الرابط: www.who.int/whr/2007/whr07_en.pdf?ua=1

(8) قرار مجلس حقوق الإنسان 2/44، الفقرات 1-3. انظر أيضاً قرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (44/66) الصادر في 7 آب/أغسطس 2020، الفقرتان السادسة عشرة والثامنة عشرة من الديباجة.

(9) A/HRC/35/35، المرفق، المادة 2(ج)؛ انظر أيضاً، في سياق الجائحة، المواد 2 و 43 و 44 من اللوائح الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية. متاح على الرابط: www.who.int/publications/i/item/9789241580496

(10) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 3 (1990) بشأن طبيعة التزامات الدول الأطراف؛ انظر أيضاً A/HRC/44/28، الفرع الثاني.

(11) المادة 2(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إجراءات تعيق هذا التضامن فيما بين مواطنيها⁽¹²⁾. ولا شك إطلاقاً في أن المادتين 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة، اللتين تلزمان جميع الدول باتخاذ إجراءات مشتركة ومنفردة في مجال التعاون من أجل تحقيق الأهداف التي رسمتها الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، تفرضان واجباً قانونياً ملزماً على الدول بالتعاون، بما في ذلك في السياق الراهن⁽¹³⁾.

6- ويؤيد صاحب الولاية وسابقه تعريف التضامن الدولي الوارد في مشروع الإعلان المتعلق بالحق في التضامن الدولي⁽¹⁴⁾، الذي ينص على أن التضامن الدولي هو تعبير عن روح الوحدة بين الأفراد والشعوب والدول والمنظمات الدولية، ويشمل اتحاد المصالح والأغراض والإجراءات والاعتراف بالاحتياجات والحقوق المختلفة لتحقيق الأهداف المشتركة⁽¹⁵⁾. ويحدد مشروع الصك أيضاً المكونات الرئيسية للتضامن الدولي، وهي تحديداً: التضامن الوقائي، الذي يعمل من خلاله أصحاب المصلحة على مواجهة التحديات المشتركة بشكل استباقي؛ والتضامن التفاعلي، المتمثل في الإجراءات الجماعية التي يتخذها المجتمع الدولي من أجل التصدي لحالات الأزمات؛ والتعاون الدولي⁽¹⁶⁾. ويعترف الخير المستقل بأن التضامن الدولي ليس ظاهرة محورها الدولة، ويمكن أن تعبر عنه أو تقوضه أو تنتهكه الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء⁽¹⁷⁾. زد على ذلك أن التضامن الدولي لا يقتصر على المساعدة والتعاون الدوليين أو المعونة أو الأعمال الخيرية أو المساعدة الإنسانية على المستوى الدولي؛ بل هو مفهوم ومبدأ أوسع نطاقاً⁽¹⁸⁾.

7- وفي سياق جائحة كوفيد-19، اكتسبت الالتزامات القائمة بالتعبير عن التضامن الدولي في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، أهمية خاصة متجددة وازدادت إلحاحاً. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تُدرس وتُفهم الجهات المعنية، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، بصورة

(12) انظر المادة 1(2) (أقصى ما تسمح به مواردها المتاحة)، والمادة 1(8)(ب) (منظمات نقابية وطنية ودولية)، والمادة 11(1) (مستوى معيشي كاف، والغذاء، والكساء، والمأوى)، والمادة 11(2) (التحرر من الجوع، وتقاسم المعارف بشأن التغذية والزراعة والإمدادات الغذائية العالمية)، والمادة 12(2)(ج) (الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها)، والمادة 15(4) (التقدم العلمي)، والمادة 23 (أساليب العمل الدولي) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمادة 26 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛ انظر أيضاً المادة 21(2) المشتركة (التصرف الحر بالثروات دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمادة 21(3) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية؛ والمواد 2(4) و7 و8 من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا والمادتان 2(12) و19(2) من الميثاق الأفريقي بشأن الانتخابات الديمقراطية والحكم الرشيد للاتحاد الأفريقي.

(13) Shyami Puvimanasinghe, "International solidarity in an interdependent world" in *Realizing the Right to Development: Essays in Commemoration of 25 Years of the United Nations Declaration on the Right to Development* (Geneva and New York, United Nations, 2013), p. 182; and Volker Türk and Madeline Garlick, "From burdens and responsibilities to opportunities: the comprehensive refugee response framework and a global compact on refugees", *International Journal of Refugee Law*, vol. 28, No. 4, p. 658.

(14) A/HRC/35/35، المرفق.

(15) نفس المرجع، المادة 1. انظر أيضاً، Shyami Puvimanasinghe, "International solidarity in an interdependent world"، p. 180؛ Obiora Chinedu Okafor, "The future of international solidarity in global refugee protection", *Human Rights Review*, vol. 22, No. 1, p. 6.

(16) A/HRC/35/35، المرفق، المادة 2.

(17) نفس المرجع، المواد 6(2) و7 و8(1)؛ و Okafor, "International solidarity, human rights and life on the African continent 'after' the pandemic".

(18) قرار مجلس حقوق الإنسان 11/44، الفقرة 2.

منهجية الكيفية التي عبرت بها، أو لم تعبر، الدول والجهات الفاعلة الأخرى عن التضامن الدولي في سياق جائحة كوفيد-19 من أجل أعمال جميع فئات حقوق الإنسان على نحو أكمل. ويسعى هذا التقرير إلى الإسهام في تحقيق هذا الهدف.

8- وبناء على ذلك، يبحث الخبير المستقل في الفرع الثاني التهديدات أمام التمتع بجميع فئات حقوق الإنسان التي أفرزتها الجائحة والتدابير المتخذة لمنع انتشارها أو تفاقمها، مسترشداً في ذلك بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي تكمله اللوائح الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية، كإطار معياري. وتناقش التهديدات في ثلاثة أقسام فرعية هي: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ والحقوق المدنية والسياسية؛ والحق في التنمية. ويحلل الخبير المستقل، في الفرع الثالث، ضرورة التضامن الدولي لإعمال حقوق الإنسان في سياق الجائحة، مبيناً الأساس المنطقي الأخلاقي والقانوني لهذه الضرورة، مستشهداً بالطابع الملزم قانوناً للواجبات التي سلط الضوء عليها. ثم يعرض، في الفرع الرابع، الالتزامات بوصفها الإطار المعياري لتحديد الثغرات في التضامن الدولي في سياق الجائحة. وفي الفرع الخامس، يحدد الخبير المستقل ويُبرز بعض الجهود الإيجابية والممارسات الفضلى، ثم يقدم استنتاجات وتوصيات موجهة إلى الدول والجهات الفاعلة من غير الدول.

ثانياً - الجائحة والتدابير المتخذة لاحتوائها، باعتبار ذلك خطراً على التمتع بجميع فئات حقوق الإنسان

9- لتدابير الصحة العامة "المنفذة للتصدي لنفشي الأمراض، مثل إجراءات الحجر الصحي والعزل الصحي، والقيود التجارية، والحظر على السفر آثار ضارة واسعة النطاق على البلدان الأخرى وعلى سكان تلك البلدان الأخرى"⁽¹⁹⁾. وتهدف اللوائح الصحية الدولية إلى "منع انتشار الأمراض على الصعيد الدولي والحماية منها واحتوائها والاستجابة لها من قبل سلطات الصحة العامة" مع الحرص في الوقت نفسه على تجنب "التدخل غير الضروري في حركة السير والتجارة على الصعيد الدولي"⁽²⁰⁾. ويؤكد قبول اللوائح من جميع بلدان العالم تقريباً (196 دولة) الاعتراف المسبق، القانوني والسياسي، بضرورة التعاون عبر الحدود في منع انتشار الأمراض المعدية في عالم مُعولم⁽²¹⁾. وتحافظ اللوائح على التوازن بين ضرورة مكافحة الأمراض، من جهة أولى، والحاجة إلى ضمان استمرارية الحياة الدولية العادية، من جهة ثانية، وذلك بما تتضمن من تدابير قانونية معينة تتعلق بمكافحة الأمراض المعدية. وتسمح اللوائح أيضاً باتخاذ إجراءات وطنية تتجاوز نطاق التدابير الواردة فيها أو التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، شريطة أن تحقق هذه الإجراءات حماية صحية مماثلة أو أكبر مقارنةً بالمواصفات الدولية (المادة 43(أ)) وألا تكون محظورة بموجب اللوائح، ولا سيما فيما يتعلق بحركة السير والتجارة على الصعيد الدولي. ومتى شكلت هذه التدابير تقييداً للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو استثناءً منه، وجب أن تكون متناسبة وألا تتطوي على أساليب تقييدية أو إحتكامية لا يملحها واجب حماية الصحة، كما يجب التحقق من صحتها علمياً، بما في ذلك الاعتماد على البيانات التي توفرها منظمة الصحة العالمية وغيرها من المؤسسات الدولية. ومن المهم أن تقدم الدول إلى منظمة الصحة العالمية تقارير عن تطبيق هذه التدابير وما تقوم عليه من أساس علمي

(19) Roojin Habibi and others, "The Stellenbosch consensus on legal national responses to public health risks: clarifying article 43 of the International Health Regulations", *International Community Law Review*, 2020, p. 4.

(20) المادة 2 من اللوائح الصحية الدولية؛ و Habibi and others, "The Stellenbosch consensus", p. 5.

(21) Steven J. Hoffman, "How many people must die from pandemics before the world learns?" *Global Challenges* vol. 30, cited in Habibi and others, "The Stellenbosch consensus", p. 4.

وأساس منطقي من منظور الصحة العامة⁽²²⁾. واتساقاً مع نهج التكامل النظمي في تفسير الالتزامات الدولية، يلاحظ الخبير المستقل أن أي تدابير قانونية تقيد الحريات العامة لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19 ينبغي الإبلاغ بها إلى منظمة الصحة العالمية، بموجب اللوائح، وإلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽²³⁾.

ألف - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

10- خلّفت التدابير المتخذة لمكافحة الجائحة "عواقب وخيمة على الفقراء وذوي الدخل المنخفض والملايين من الأشخاص الذين يعتمدون على الأنشطة غير الرسمية لكسب لقمة العيش"، مما أدى إلى تزايد الجوع وتفاقم معدلات البطالة⁽²⁴⁾ والعمالة الناقصة المرتفعة أصلاً، وعلى ملايين العمال الذين تقل أو تتعدم لديهم فرص المفاوضة الجماعية. وقبل الجائحة، لم يكن سوى 31 في المائة من سكان العالم يتمتعون بالتغطية الكاملة للضمان الاجتماعي⁽²⁵⁾؛ و33 في المائة فقط من الأطفال يتمتعون بالحماية الاجتماعية؛ و22 في المائة فقط من العمال يحصلون على استحقاقات نقدية بسبب البطالة؛ و28 في المائة فقط من الأشخاص الذين يعانون من إعاقات شديدة يحصلون على استحقاقات نقدية بسبب الإعاقة⁽²⁶⁾. وعندما اندلعت الجائحة، تزايد أيضاً استخدام تدابير القوة القاهرة للتحلل من الالتزامات التعاقدية المتعلقة بالعمالة، وضمانات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعقود الطلبات والشحن، والتأمين، وغيرها من النظم القانونية التي تدعم سبل العيش⁽²⁷⁾. وقد أدى ذلك إلى فقدان الوظائف، وخفض الرواتب أو استحقاقات العمل الأخرى بلا حدود، وإلغاء الضمانات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفقدان تغطية التأمين العام والخاص على الصحة والبطالة. ونتيجة للتدابير المتخذة لمكافحة الجائحة، تقلّصت منظمة العمل الدولية عدد الوظائف المفقودة على نطاق العالم بين خمسة ملايين و25 مليون وظيفة، والخسائر في دخل اليد العاملة بين 860 بليون دولار و3,4 تريليونات من الدولارات.

11- وفيما يتعلق بحقوق المرأة، انعكس بشدة المسار نحو الهدف المتمثل في زيادة فرص العمل المتاحة للمرأة، حيث بلغت نسبة النساء من العاطلين الجدد 80 في المائة في دولة واحدة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2020⁽²⁸⁾. كما تأثرت سلباً الأهداف المتمثلة في الأجور المتساوي عن العمل المتساوي،

(22) المادة 43(2)-(8) من اللوائح الصحية الدولية؛ انظر أيضاً 6، p. Habibi and others, "The Stellenbosch consensus".

(23) A/61/10، الفصل الثاني عشر - دال - ثانياً - 4؛ انظر أيضاً، Habibi and others, "The Stellenbosch consensus", para. 2.2.3.

(24) Charles Manga Fombad, "Editorial introduction to special focus: assessing the implications of COVID-19 pandemic regulations for human rights and the rule of law in Eastern and Southern United Nations, "Shared Africa", *African Human Rights Law Journal*, vol. 20, No. 2, p. 369 responsibility", p. 8. الأمم المتحدة، "المسؤولية المشتركة"، ص 8.

(25) International Labour Organization (ILO) "The supply chain ripple effect: How COVID-19 is affecting garment workers and factories in Asia and the Pacific", research brief, October 2020, p. 13

(26) ILO and Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Universal social protection floors are a joint responsibility", joint op-ed, 26 October 2020: www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_759106/lang-en/index.htm

(27) SURGE Econ BLOG, "Economic Shifts and Human Rights Implications", 5 November 2020, p. 3

(28) Sarah Green Carmichael, "COVID-19 explodes the myth that women 'opt' out", Bloomberg Opinion, 20 October 2020. متاح على الرابط التالي: www.bloomberg.com/opinion/articles/2020-10-20/covid-19-explodes-the-myth-that-women-opt-out-of-the-workforce United Nations, "Shared responsibility", p. 8. الأمم المتحدة، "المسؤولية المشتركة"، ص 8.

وتحقيق توازن أفضل بين مسؤوليات العمل والحياة الأسرية، وتقاسم الأعباء على قدم المساواة فيما يتعلق برعاية الأطفال داخل الأسرة المعيشية⁽²⁹⁾. وأثر إغلاق المدارس تأثيراً سلبياً على التوازن بين مسؤوليات العمل والحياة الأسرية وحمل المرأة عبئاً إضافياً، مع تزايد واجبات الرعاية الأسرية، مما اضطر المرأة إلى الاختيار بين الرعاية المنزلية والعمل في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم⁽³⁰⁾. وتشكل النساء 70 في المائة من القوة العاملة العالمية في قطاع الرعاية الصحية، مما يجعلهن أكثر عرضة لخطر الإصابة بالعدوى⁽³¹⁾.

12- وبشكل أعم، تعني الخسائر الهائلة في الدخل وسبل العيش لمئات الملايين من الأسر ذات الدخل المنخفض في جميع أنحاء العالم أيضاً تزايد خطر عجز الأسر المعيشية عن سداد القروض. وفي حين نفذ عدد من البلدان المرتفعة الدخل حزم تدابير تحفيز مموله من دافعي الضرائب شملت تقديم الدعم للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة⁽³²⁾، طلب العديد من البلدان المنخفضة الدخل بإلحاح إلى المؤسسات المالية أن تنتظر في إمكانية إعادة هيكلة ديونها من جديد⁽³³⁾. غير أنه يتعين على الهيئات التنظيمية للقطاع المصرفي في مختلف أنحاء العالم أن تضمن حماية المستهلكين ومئات الملايين من الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من الإقراض المجحف والشروط المرهقة المقنعة، مع انفتاح الاقتصادات في عام 2021⁽³⁴⁾.

13- وتأثر المهاجرون أيضاً تأثراً شديداً بالجائحة. وتشكل القوة العاملة المهاجرة الموثقة "ما يقرب من 30 في المائة من العاملين في بعض القطاعات الأكثر تضرراً في بلدان [منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي]"⁽³⁵⁾. ومع ذلك، يلاقي العمال المهاجرون بسبب وضعهم كمهاجرين، حتى المقيمون منهم بصورة قانونية، معاناة لا توصف، وهم من بين أول من يفقدون وظائفهم وعادةً ما يفقدون إلى رأس المال الاجتماعي الذي يساعد على إعالة الأسر المعيشية في أوقات الأزمات⁽³⁶⁾. ففي جميع أنحاء الشرق الأوسط، على سبيل المثال، تخلى أصحاب العمل عن عدد كبير من العمال المهاجرين الذين تركوا بلا مأوى وتقطعت بهم السبل، ويبدو أن هذا الوضع كان له أثر أشد على المهاجرات⁽³⁷⁾.

14- ومن أشد آثار الجائحة الانهيار الوشيك للمنظومة المدرسية في جميع أنحاء العالم. ففي ذروة تدابير الحجر الصحي في أوائل عام 2020، كان نحو 1,52 بليون طفل وشاب، يمثلون 87 في المائة

(29) United Nations, "Shared responsibility", p. 10. (الأمم المتحدة، "المسؤولية المشتركة"، ص 10).

(30) المرجع نفسه، ص 9.

(31) المرجع نفسه.

(32) IMF, *World Economic Outlook*, p. xiii.

(33) James Anyanzwa, "Kenya: how lenders laced COVID-19 loans relief with hidden pain", Daily Nation, 19 October 2020. متاح على الرابط التالي <https://allafrica.com/stories/202010190948.html>.

(34) Patricia Andago, "COVID-19: regulatory measures could widen Kenya's financial access gap", The Elephant, 18 September 2020. متاح على الرابط التالي: www.theelephant.info/data-stories/2020/09/18/covid-19-regulatory-measures-could-widen-kenyas-financial-access-gap/.

(35) United Nations, "Shared responsibility", p. 8. (الأمم المتحدة، "المسؤولية المشتركة"، ص 8).

(36) انظر https://gaatw.org/publications/Kenya_Country_Report.pdf.

(37) Zecharias Zelalem, "Abandoned in Lebanon, African domestic workers just want to go home", Mail and Guardian, 14 September 2020. متاح على الرابط التالي: <https://mg.co.za/africa/2020-09-14-report-29-million-girls-women-victims-of-modern-slavery-ashx>، و "Report: 29 million girls, women victims of modern slavery", Daily Star, 10 October 2020. متاح على الرابط التالي: www.dailystar.com.lb/News/World/2020/Oct-10/512914-report-29-million-girls-women-victims-of-modern-slavery.ashx.

من السكان المسجلين في المدارس والكلية، خارج صفوف الدراسة⁽³⁸⁾. فالمدارس لا تشكل أماكن للتعليم الأكاديمي والإعداد المهني فحسب، بل تؤدي أيضاً أدواراً مركزية في التنشئة الاجتماعية⁽³⁹⁾. وهي أيضاً مناطق آمنة ومراكز تسهم بدرجة كبيرة في تغذية الأطفال المحرومين في البلدان المرتفعة الدخل والمنخفضة الدخل، و"التعطيل المستمر للتعليم". يمكن أن يؤدي إلى زيادة في عمالة الأطفال وزواج الأطفال⁽⁴⁰⁾. وفي حين وفرت التكنولوجيات الرقمية فرصاً هامة لاستمرارية التعلم، فإن نسبة كبيرة من الأسر في جميع أنحاء العالم تعوزها البنية التحتية والمعدات الموثوقة اللازمة للتعلم عبر الإنترنت. وتشير تقديرات [الاتحاد الدولي للاتصالات] إلى أن زهاء 3,6 بلايين شخص لا يزالون خارج الإنترنت، وأن غالبية الأشخاص غير المتصلين بالإنترنت يعيشون في أقل البلدان نمواً⁽⁴¹⁾. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يعجز الوالدون في الأسر المنخفضة الدخل عن التوفيق بين مسؤوليات العمل والحياة الأسرية لمراقبة الأطفال في عملية التعلم عبر الإنترنت. وقد أدى ذلك إلى تفاوتات غير مقبولة بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل في مختلف بقاع العالم، حيث تمكن الأطفال من الأوساط الميسورة من مواصلة تعلمهم بشكل ما، في حين أن الأطفال الأقل حظاً، حتى في نفس البلدان، اضطروا إلى التضحية بجزء كبير من العام الدراسي 2020⁽⁴²⁾.

15- وتتضمن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان أحكاماً واضحة بشأن حق العمال في ظروف عمل صحية⁽⁴³⁾. ويتعرض ما يقرب من 60,2 مليون معلم، والملايين من موظفي الدعم الذين يعملون في الخفاء، لخطر الإصابة بعدوى كوفيد-19⁽⁴⁴⁾. لذا، إن أي قرار بإعادة فتح المدارس، وإن كان ذلك يمثل عنصراً أساسياً من عناصر المصلحة الوطنية للدول ومهماً للصحة العقلية لأجيال بأكملها، يجب أن يكون مصحوباً باستثمارات كبرى في الصحة والسلامة وفي المرافق اللازمة لتنفيذ بروتوكولات السلامة الخاصة بمرض كوفيد-19، كما يتضح ذلك من استراتيجية إعادة فتح المدارس في رواندا⁽⁴⁵⁾. وفي البلدان التي كانت تعاني أصلاً من مشكلة اكتظاظ المدارس قبل الجائحة، يزداد هذا الخطر بحيث لا يمكن تحمله بشكل معقول دون استثمارات عامة كبيرة في توسيع البنية التحتية للمدارس.

16- ويؤكد القانون الدولي واجب التعاون الدولي لضمان التحرر من الجوع، وتقاسم المعارف العلمية، و"مراعاة مشاكل البلدان المستوردة للأغذية والبلدان المصدرة للأغذية على حد سواء، لضمان التوزيع

(38) United Nations, "Shared responsibility", p. 9. (الأمم المتحدة، "المسؤولية المشتركة"، ص 9) و IMF, World Economic Outlook, p. xiv.

(39) المرجع نفسه.

(40) المرجع نفسه.

(41) المرجع نفسه.

(42) Winnie Kishara and Njoki Ngunyi, "Covid-19 and Inequalities in A/HRC/44/39 الفقرتان 24 و 25، و Primary and Secondary Education in Africa: The Case Of Kenya", African Leadership Centre, op-ed series, vol. 2, No. 5. متاح على الرابط التالي: www.africanleadershipcentre.org/index.php/covid-19-research/634-covid-19-and-inequalities-in-primary-and-secondary-education-in-africa-the-case-of-kenya.

(43) المادة 7(ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمادة 15 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ والمادة 7(هـ)-(د) من البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(44) United Nations, "Shared responsibility", p. 9. (الأمم المتحدة، "المسؤولية المشتركة"، ص 9)

(45) Bertrand Byishimo and Lavie Mutanganshuro, "Over 22,500 classrooms to be completed by September, says Mineduc", The New Times, 9 June 2020. متاح على الرابط التالي: www.newtimes.co.rw/news/over-22500-classrooms-be-completed-september-says-mineduc.

العادل للإمدادات الغذائية العالمية⁽⁴⁶⁾. وفي ظل تعطل سلاسل الإمداد العالمية بسبب تدابير مكافحة الجائحة، انقطعت فرص الحصول على الغذاء فجأةً بالنسبة للكثيرين، مما يهدد حق الملايين في الغذاء، ولا سيما فقراء المناطق الحضرية. وكانت الآثار أكثر حدة في البلدان المتقدمة التي تقوم اقتصاداتها على نظم لتوزيع الغذاء تتسم بدرجة عالية من المركزية والتكامل⁽⁴⁷⁾. وأثر إغلاق المدارس أيضاً على فرص حصول الأطفال على الأغذية المغذية في الاقتصادات الغنية والفقيرة⁽⁴⁸⁾. وقد أكد برنامج الأغذية العالمي المبادئ الأساسية للتضامن الدولي باعتبارها سبلاً لتخفيف الضرر الناجم عن تعذر الحصول على الغذاء الذي يُتوقع أن يحدث كنتيجة للتدابير المتخذة لمكافحة الوباء، بما في ذلك مراقبة الأسعار ودعم شبكات الأمان الاجتماعي، وهي المبادئ التي حظيت بتأييد واسع النطاق من الوكالات المتعددة الأطراف فور التوصية بها في نيسان/أبريل 2020⁽⁴⁹⁾.

باء - الحقوق المدنية والسياسية

17- يتعلق التحدي الأساسي في جميع حالات انتهاك الحقوق المدنية والسياسية في سياق التدابير المتخذة لمكافحة مرض كوفيد-19 بتشديد الإجراءات الأمنية في سياق طوارئ الصحة العامة⁽⁵⁰⁾. وفي العديد من البلدان، إن قرارات تعليق العمل بالقوانين وتدابير "الإغلاق" التي لا تعد ولا تحصى "تركز بالضرورة السلطة في أيدي السياسيين وغيرهم من المسؤولين"، وتلغي في الوقت نفسه عمليات الرقابة التقليدية التي يمارسها القضاء والبرلمان للتثبت من سلامة استخدام سلطات الطوارئ⁽⁵¹⁾. وهذه السلطة المركزة لم تُستخدم دائماً استخداماً عادلاً أو مناسباً⁽⁵²⁾. وعلى هذا النحو، كشف مرض كوفيد-19 عن مواطن الضعف في الضمانات الدستورية وضمانات سيادة القانون في العديد من البلدان⁽⁵³⁾. ومع ذلك، تظل الدول ملزمة، في إطار استجابتها لحالات الطوارئ، بالتحقق من أن إجراءات إنفاذ القانون تستوفي

(46) المادة 11(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(47) Ignacio Felix and others, "US food supply chain: disruptions and implications from COVID-19", McKinsey and Company, 2 July 2020. متاح على الرابط التالي: www.mckinsey.com/industries/consumer-packaged-goods/our-insights/us-food-supply-chain-disruptions-and-implications-from-covid-19

(48) United States of America, Centres for Disease Control, "Considerations for food pantries and food distribution sites", 8 December 2020. متاح على الرابط التالي: www.cdc.gov/coronavirus/2019-ncov/community/organizations/food-pantries.html

(49) Simona Beltrami, "How to minimize the impact of coronavirus on food security", World Food Programme Insight, 16 March 2020. متاح على الرابط التالي: <https://insight.wfp.org/how-to-minimize-the-impact-of-coronavirus-on-food-security-be2fa7885d7e>. See also www.worldbank.org/en/news/statement/2020/04/21/joint-statement-on-covid-19-impacts-on-food-security-and-nutrition

(50) Fombad, "Editorial introduction to special focus"

(51) المرجع نفسه، ص. 368.

(52) Anne Applebaum, "The people in charge see an opportunity", *The Atlantic*, 23 March 2020. متاح على الرابط التالي: www.theatlantic.com/ideas/archive/2020/03/when-disease-comes-leaders-grab-more-power/608560/ و Justus B. Aungo, "Exposed: limits of State and public trust during the COVID-19 pandemic in Kenya", *African Arguments*, 11 November 2020. متاح على الرابط التالي: <https://africanarguments.org/2020/11/11/exposed-limits-of-state-and-public-trust-during-the-covid-19-pandemic-in-kenya/>

(53) Charles Manga Fombad and Lukman Adebisi Abdulrauf, "Comparative overview of the constitutional framework for controlling the exercise of emergency powers in Africa", *African Human Rights Law Journal*, vol. 20, No. 2

مجموعة من الشروط، كأن تكون متسقة مع مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب والمساءلة وعدم تعريض حياة الأفراد للخطر⁽⁵⁴⁾.

18- وقد فُرض التباعد البدني كتدبير ضروري لا جدال فيه لاحتواء الجائحة⁽⁵⁵⁾. وفي حين أن هذه الضرورة تستتبع دائماً فرض بعض القيود المبررة على حرية التنقل وتكوين الجمعيات والتجمع، فقد أسيء استخدام العديد من هذه التدابير⁽⁵⁶⁾. وكثيرة هي التقارير التي تتحدث عن إساءة استخدام وكالات الدولة للسلطات الاستثنائية وانحرافها في إنفاذ القيود التي أملت الجائحة للالتفاف على واجب التحقق من التجاوزات المرتكبة من الجهات الفاعلة الرسمية⁽⁵⁷⁾، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والجماعية، والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الشرطة لفرض حظر التجول، والسلب والابتزاز، وعمليات الإخلاء، والاستخدام الجائر للإجراءات الجنائية وعمليات المحاكم، واستخدام الأحكام الاحتجازية للتصدي لمنتهمكي قواعد الحجر الصحي، مما يؤدي إلى الاكتظاظ في مراكز الاحتجاز القانونية وزيادة الانتشار الفيروسي⁽⁵⁸⁾. وفي عدد من الدول، تقيد التقارير بأن احتمال وفاة المواطنين بسبب إنفاذ تدابير "الإغلاق" أكبر من احتمال وفاتهم من جراء مرض كوفيد-19 نفسه⁽⁵⁹⁾.

19- ويقترن الاعتماد على الذراع الأمنية القوية دائماً بقيود صارمة وغير قانونية على حرية التعبير وحرية الإعلام، وغالباً ما يعرض الصحفيين للخطر⁽⁶⁰⁾. وبالإضافة إلى ذلك، أسيء استخدام تدابير مكافحة مرض كوفيد-19 لتمهيد الطريق أمام القمع السياسي الممنهج في بعض الدول التي نظمت انتخابات خلال عام 2020⁽⁶¹⁾. وتُعتبر حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والتنقل من بين الحقوق الأساسية في أي عملية انتخابية. وفي إحدى دول شرق أفريقيا، تعرض معارضون سياسيون للترهيب والمضايقة بصورة منهجية خلال الحملة الانتخابية⁽⁶²⁾. وفي دولة أخرى من نفس المنطقة، أُلقي القبض على مرشح رئاسي معارض أثناء حملته في إطار الانتخابات الرئاسية لعام 2021 وأُتهم في إطار

(54) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 37 (2020) بشأن الحق في التجمع السلمي، الفقرة 1؛ واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، القرار 449 (د-66) الفقرة 2؛ ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، القرار 2020/1.

(55) انظر <https://africacdc.org/download/guidance-on-community-social-distancing-during-covid-19-outbreak/>

(56) انظر www.achpr.org/pressrelease/detail?id=553

(57) Applebaum, "The people in charge" وAungo, "Exposed: limits of State and public trust"

(58) انظر www.achpr.org/pressrelease/detail?id=553

(59) Simbarashe Gukurume, "Zimbabwe: abductions, brutality, demolitions: when the State becomes more harmful than COVID-19", New Zimbabwe, 24 May 2020 <https://allafrica.com/stories/202005240128.html> و www.hrw.org/news/2020/11/20/uganda-authorities-ties-weaponize-covid-19-repression

(60) جامعة برينستون، Centre for Human Rights, *The Erosion of the Rule of Law in Eritrea: Silencing* (Pretoria, Pretoria University Law Press, 2015) James Nkuubi "When guns govern public health: examining the implications of the militarised COVID-19 pandemic response for democratisation and human rights in Uganda", *African Human Rights Law Journal*, vol. 20, No. 2

(61) انظر www.hrw.org/news/2020/11/20/uganda-authorities-weaponize-covid-19-repression

(62) انظر www.achpr.org/pressrelease/detail?id=539

إجراءات قضائية بانتهاك بروتوكولات مرض كوفيد-19، مما أثار احتجاجات دامية⁽⁶³⁾. ومن بين العمليات الانتخابية الـ 18 التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2020 في قارة واحدة فقط، تم تأجيل ما لا يقل عن تسع عمليات بحلول نهاية عام 2020⁽⁶⁴⁾. وقد جرت بعض الانتخابات في ظل ظروف قتل إنها اتسمت بإجراءات أمنية مشددة ضمنت فوزاً مطعوناً فيه لشاغلي المناصب⁽⁶⁵⁾. وتفيد تقارير أن تلك العمليات الانتخابية تخللتها اعتقالات تعسفية لشخصيات رئيسية، مثل الصحفيين والمعارضين السياسيين، وعنف انتخابي، وتشريد قسري⁽⁶⁶⁾.

20- ويشار في هذا الصدد إلى أنه على الرغم من أن اقتفاء أثر مخالطي المرضى أثناء الطوارئ الصحية يشكل جانباً هاماً من جوانب مكافحة انتشار العدوى، وأن استخدام الحلول الرقمية ييسر إنجاز هذه المهمة إلى حد بعيد، لا سيما في سياق جائحة عالمية حقيقية، فقد أسيء استخدام هذا التدبير أيضاً. وقد أثارت بعض أساليب المراقبة التي اعتمدتها الدول لتيسير "اقتفاء أثر مخالطي المرضى" وضمان التقيد بقواعد الحجر الصحي شواغل بشأن الحق في الخصوصية وحماية البيانات، لا سيما في ضوء استخدامها الإلزامي⁽⁶⁷⁾. ثم إن إنشاء قواعد بيانات مركزية ومعتمدة، تدعمها تطبيقات للمراقبة الجماعية، دون إرساء الضمانات اللازمة بسبب ضيق الوقت المزعوم، يشكل تهديداً طويلاً للأجل لحقوق الإنسان، حتى في ما يسمى "الديمقراطيات المتقدمة"⁽⁶⁸⁾. وهناك سابقة مقلقة تتمثل في أن التدابير المتخذة خلال حالات الطوارئ الصحية أصبحت سمات دائمة للظلم وعدم المساواة والفصل، ولا سيما بالنسبة للفئات المهمشة تاريخياً، على أساس نوع الجنس والعمر والميل الجنسي والخلفية الاجتماعية والاقتصادية

(63) Derrick Wandera, "Bobi Wine granted bail, directed to comply with COVID-19 SOPs", Daily Monitor, 20 November 2020. متاح على الرابط التالي: www.monitor.co.ug/uganda/news/national/bobi-wine-granted-bail-directed-to-comply-with-covid-19-sops-3205022.

(64) جزر القمر - انتخابات جمعية الاتحاد (كانون الثاني/يناير 2020)؛ والكاميرون - انتخابات الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ والانتخابات المحلية (شباط/فبراير 2020)؛ وتوغو - الانتخابات الرئاسية (شباط/فبراير 2020)؛ ومصر - انتخابات مجلس النواب (نيسان/أبريل - أيار/مايو 2020)؛ ومالي - انتخابات الجمعية الوطنية (أيار/مايو 2020)؛ وإثيوبيا - انتخابات مجلس نواب الشعب ومجالس الولايات الإقليمية (أيار/مايو 2020)؛ وبوروندي - الانتخابات الرئاسية (20 حزيران/يونيه 2020)، والانتخابات الجمعية الوطنية والانتخابات المحلية (حزيران/يونيه 2020)؛ وكوت ديفوار - الانتخابات الرئاسية (تشرين الأول/أكتوبر 2020)؛ وغينيا - انتخابات الجمعية الوطنية والانتخابات الرئاسية (تشرين الأول/أكتوبر 2020)؛ وتزانيا - الانتخابات الرئاسية والانتخابات الجمعية الوطنية (تشرين الأول/أكتوبر 2020)؛ والصومال - انتخابات مجلس العموم (تشرين الأول/أكتوبر 2020)؛ وسيشيل - الانتخابات الرئاسية والانتخابات الجمعية الوطنية (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2020)؛ وبوركينا فاسو - الانتخابات الرئاسية والانتخابات الجمعية الوطنية (تشرين الثاني/نوفمبر 2020)؛ وناميبيا - الانتخابات الوطنية والإقليمية والمحلية (تشرين الثاني/نوفمبر 2020)؛ وغانا - الانتخابات الرئاسية والانتخابات الجمعية الوطنية (كانون الأول/ديسمبر 2020)؛ وتشاد - الانتخابات التشريعية والمحلية (أب/أغسطس 2020)؛ وغابون - مجلس الشيوخ (أواخر عام 2020 أو أوائل عام 2021). www.un.org/africarenewal/magazine/december-2019-march-2020/africa-watch-2020-election-season-across-africa; www.idea.int/news-media/multimedia-reports/global-overview-covid-19-impact-elections; and www.idea.int/news-media/news/covid-19-electoral-landscape-africa.

(65) انظر www.un.org/press/en/2020/sgsm20395.doc.htm.

(66) AL TZA 3/2020. متاح على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments> و www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26117&LangID=E و www.hchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26632&LangID=E.

(67) Astrid Prange, "Will Germans trade privacy for coronavirus protection?" Deutsche Welle, 29 March 2020. متاح على الرابط التالي: www.dw.com/en/will-germans-trade-privacy-for-coronavirus-protection/a-52943225.

(68) Woojin Lim "Assessing the implications of digital contact tracing for COVID-19 for human rights and the rule of law in South Africa", *African Human Rights Law Journal*, vol. 20, No. 2

والثقافية والعرقية⁽⁶⁹⁾. ولا ينطبق هذا الشاغل على الدول فحسب، الديمقراطية منها أو غير الليبرالية، بل يشمل أيضاً التطبيقات التجارية الخاصة أو المُحدّثة بتكليف من السلطات العامة أو المساعي المشتركة للدول ومشاريع القطاع الخاص⁽⁷⁰⁾، في جميع أنحاء العالم. والأمثلة في أوروبا⁽⁷¹⁾، وأمريكا الشمالية⁽⁷²⁾، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽⁷³⁾، وأمريكا الوسطى والجنوبية⁽⁷⁴⁾ وأفريقيا⁽⁷⁵⁾، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ⁽⁷⁶⁾.

21- كما أدت الإجراءات الضرورية والصعبة التي تقضي بالبقاء في المنزل في العديد من الدول إلى زيادة مستويات الإجهاد لدى الأسر المعيشية خلال الجائحة، وذلك بسبب تعطل الحركة، وانقطاع جميع أشكال التفاعل الاجتماعي، وفقدان الدخل وسبل العيش في كثير من الحالات. وقد سلّط الضوء منذ اندلاع الجائحة على الشواغل المتعلقة بحقوق الصحة العقلية للسكان الخاضعين لتدابير الإغلاق، ولا سيما أفراد الأسر المعيشية المنخفضة الدخل الذين يعيشون في أماكن ضيقة⁽⁷⁷⁾. وعلاوة على ذلك، ازدادت حالات العنف المنزلي والعنف القائم على نوع الجنس في الفترات التي كان فيها السكان محصورين في

- (69) Sara L.M. Davis, "Contact tracing apps: extra risks for women and marginalized groups", *Health and Human Rights Journal*, viewpoints, 29 April 2020. متاح على الرابط التالي: www.hhrjournal.org/2020/04/contact-tracing-apps-extra-risks-for-women-and-marginalized-group
- Karen Carter and others, "Digital contact tracing and surveillance during COVID-19: general and /s/ Fombad, "Editorial و 'child-specific ethical issues", Innocenti Research Brief, November 2020. introduction to special focus"
- (70) Bobbie Johnson, "The US's draft law on contact tracing apps is a step behind Apple and Google", MIT Technology Review, 2 June 2020. متاح على الرابط التالي: www.technologyreview.com/2020/06/02/1002491/us-covid-19-contact-tracing-privacy-law-apple-google/ و Dima Samaro and Marwa، "COVID-19 contact-tracing apps in MENA: a privacy nightmare", Access Now, 18 June 2020. متاح على الرابط التالي: www.accessnow.org/covid-19-contact-tracing-apps-in-mena-a-privacy-nightmare/
- (71) انظر www.amnesty.org/en/latest/news/2020/06/bahrain-kuwait-norway-contact-tracing-apps-dang-er-for-privacy/
- (72) Amos Toh and Deborah Brown, "How digital contact tracing for COVID-19 could worsen inequality", Just Security, 4 June 2020. متاح على الرابط التالي: www.justsecurity.org/70451/how-digital-contact-tracing-for-covid-19-could-worsen-inequality/
- (73) Samaro and Fatafta, "COVID-19 contact-tracing"
- (74) انظر www.globalwitness.org/en/press-releases/investigation-reveals-serious-concerns-over-guatemala-covid-19-app/ و www.hrw.org/news/2020/05/13/mobile-location-data-and-covid-19-qa
- (75) Lim, "Assessing the implications"; Nkatha Kabira and Robert Kibugi, "Saving the soul of an African constitution: learning from Kenya's experience with constitutionalism during COVID-19", *African Human Rights Law Journal*, vol. 20, No. 2; and Victor Kapiyo, "The erosion of digital rights in the fight against COVID-19 in Kenya", Collaboration on International ICT Policy in East and Southern Africa, 22 September 2020. متاح على الرابط التالي: <https://cipesa.org/2020/09/the-erosion-of-digital-rights-in-the-fight-against-covid-19-in-kenya/>
- (76) Josh Taylor, "Privacy concerns over Australian businesses collecting data for COVID contact tracing", *The Guardian*, 10 August 2020. متاح على الرابط التالي: www.theguardian.com/australia-news/2020/aug/11/privacy-concerns-over-australian-businesses-collecting-data-for-covid-contact-tracing و www.amnesty.org/en/latest/news/2020/04/how-china-used-technology-to-combat-covid-19-and-tighten-its-grip-on-citizens/
- (77) Inter-American Commission on Human Rights resolution 1/2020, sect. B.I and paras. 11 and 52; Mustapha Dumbuya and others, "The impact of technology on mental health during COVID-19" *AfricLaw*, 22 May 2020. متاح على الرابط التالي: <https://africlaw.com/2020/05/22/the-impact-of-technology-on-mental-health-during-covid-19/>

منازلتهم⁽⁷⁸⁾. وأبلغ أيضاً عن تزايد الممارسات الضارة، بما في ذلك الزواج القسري للأطفال، الذي يتصل في حد ذاته بإغلاق المدارس على نطاق واسع، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والحمل المبكر⁽⁷⁹⁾.

22- وفي ظل هذه الأجواء الكئيبة، يذكر الخبير المستقل الدول بكل احترام بالمتطلبات التي يفرضها الإطار القانوني الدولي الملزم للتحلل من واجب احترام الحقوق المدنية والسياسية في أوقات طوارئ الصحة العامة، على النحو المنصوص عليه أساساً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁸⁰⁾. فالمادة 4 من العهد تتيح للدول حيزاً معيناً لاتخاذ تدابير لا تتقيد بأحكامه في حالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة والتي يعلن قيامها رسمياً، ولكن في أضيق الحدود التي يملها الوضع، وشريطة ألا تتعارض هذه التدابير مع الالتزامات الأخرى المترتبة على الدول بموجب القانون الدولي وألا تتطوي على أي من أشكال التمييز المحظورة بموجب العهد. وعلاوة على ذلك، لا يُسمح للدول، بموجب هذا الحكم، بالتحلل مطلقاً من واجب احترام بعض حقوق الإنسان، مثل الحق في الحياة وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وحظر الرق، والحق في حرية الفكر والوجدان والدين.

ثالثاً - ضرورة التضامن الدولي من أجل أعمال حقوق الإنسان أثناء الجائحة وبعدها

ألف - الأساس المنطقي الأخلاقي

23- أبرزت جائحة كوفيد-19 شدة ترابطنا كبشر ومجتمعات، ولا سيما أوجه الضعف التي نشترك فيها⁽⁸¹⁾. وقد عبر عن هذه النقطة بشكل بارز وبارز القس مارتن لوثر كينغ الابن في رسالته الشهيرة من سجن برمنغهام في عام 1963، التي جاء فيها ما يلي: "نحن واقعون في شبكة لا مهرب منها للتأثر المتبادل، يضمننا كساء مصيري واحد. وكل ما يؤثر على أي شخص بصورة مباشرة يؤثر على الجميع بصورة غير مباشرة". وعلى نفس المنوال، ينبغي أن يكون من الواضح أن فاشية كوفيد-19 "هناك" هي أيضاً مشكلة كوفيد-19 "هنا"⁽⁸²⁾. وببساطة، لا سبيل للتمتع بحقوق الإنسان "الخاصة بنا" بشكل أكمل "هنا" في حين تقف حقوق الإنسان للغالبية العظمى من شعوب العالم التي تعيش "هناك" عند منعطف حرج⁽⁸³⁾. ويشمل ذلك حقوق "الآخرين" في التنمية والصحة والتعليم والغذاء والمأوى والعمل⁽⁸⁴⁾.

24- ومع ذلك، من الأهمية بمكان، لدى بحث الأساس المنطقي الأخلاقي لضرورة التضامن الدولي من أجل أعمال حقوق الإنسان أثناء الجائحة وبعدها، مواجهة الصدام المفاهيمي، الذي لم يحظ حتى الآن بالاهتمام الكافي، بين نظرة السياسة الواقعية للعلاقات الدولية والدعوات من أجل أخلاقة عملية صنع

(78) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26632&LangID=E.

(79) www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25808&LangID=E و www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26369&LangID=E.

(80) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، القرار 449 (د-66).

(81) المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ انظر أيضاً، في سياق الجائحة، المواد 3 و 43 و 44 من اللوائح الصحية الدولية.

(82) United Nations, "Shared responsibility", p. 1. (الأمم المتحدة، "المسؤولية المشتركة"، ص 1)

(83) Okafor, "International solidarity, human rights and life on the African continent 'after' the pandemic"

(84) المرجع نفسه.

(85) المرجع نفسه.

السياسات العامة. ولا يوجد خلاف يذكر بشأن حقيقة أننا نعيش في عالم شديد الترابط نشترك فيه أوجه الضعف، ويتسم بازدهار التجارة عبر الحدود في السلع والخدمات وبحركة كثيفة للأشخاص؛ لذلك ينبغي أن يكون واضحاً أيضاً أن جائحة كوفيد-19 لا تترك لنا مجالاً واسعاً لنغترّ بالمصلحة الذاتية الوطنية أو المحلية. في واقع الأمر، تكون الضرورة الأخلاقية في سياق الجائحة، أو على الأقل ينبغي أن تكون - مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بالسياسة الواقعية.

25- ويقف التضامن سداً منيعاً أمام الظلم والقمع والسيطرة. ويزدهر الظلم عندما يكون المضطهدون معزولين بعضهم عن بعض ويشعرون بالضعف أو بالعجز عن العمل الاجتماعي⁽⁸⁵⁾. وينطبق الشيء نفسه على التضامن الدولي بين الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى. فالتضامن هو اعتراف بإنسانية "الأخر"، وهو من ثم عنصر حاسم في الحياة الاجتماعية المنسجمة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

باء - الأساس المنطقي الأخلاقي

26- التضامن الدولي متجذر أيضاً من الناحية القانونية في القناعة العالمية بأن الحياة الدولية المنسجمة لا تقوم على الالتزامات السلبية بوقف الأعمال الخبيثة ضد الدول الأخرى أو الكف عنها فحسب، بل تستند أيضاً إلى التزامات إيجابية بالتعاون⁽⁸⁶⁾. وينص القانون الدولي على الالتزام بالتعاون من أجل النهوض بحقوق الإنسان، باعتبار ذلك جانباً من جوانب التضامن الدولي⁽⁸⁷⁾. وحسب ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل في نهاية المطاف الدستور الذي يؤطر وينظم العلاقات الدولية في عصرنا هذا، يتمثل أحد المقاصد الأساسية للمنظمة في تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع والتشجيع على ذلك دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين (المادة 1(3)). وفي المادتين 55 و56 من الميثاق، يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع المنظمة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في الميثاق، ويشمل ذلك أن يشجع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع والالتزام بها بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. وفي سياق الجائحة، تبيّن الإشارة الواردة في المادة 3 من اللوائح الصحية الدولية، بلغة إلزامية، ليس فقط إلى كرامة الأشخاص وحقوقهم الإنسانية وحياتهم الأساسية، بل أيضاً إلى ميثاق الأمم المتحدة ودستور منظمة الصحة العالمية، أنه يجب تفعيل التضامن الدولي وإعمال حقوق الإنسان في سياق مكافحة الأمراض المعدية⁽⁸⁸⁾، وأن الالتزام بالتعاون الدولي في حالات طوارئ الصحة العامة أمر حتمي وملزم قانوناً⁽⁸⁹⁾.

27- وفي المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يتجسد الاعتراف بدور التعاون الدولي من خلال الاعتراف بحق كل فرد في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالمثل، ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على واجب تقديم المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، كوسيلة لضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(85) مقابلة مع هيباق عثمان، مركز الشمال والجنوب التابع لمجلس أوروبا. متاح على الرابط التالي: www.coe.int/en/web/north-south-centre/interviews.

(86) قرار الجمعية العامة 2625(د-25).

(87) المادتان 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة؛ والمادة 1(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وA/HRC/35/35، المرفق، المادة 2(ج)؛ انظر أيضاً، في سياق الجائحة، المواد 3 و43 و44 من اللوائح الصحية الدولية.

(88) اللوائح الصحية الدولية، ص 6.

(89) المادة 44 من اللوائح الصحية الدولية.

والثقافية (المادة 2(1)). والتعاون الدولي القائم على الموافقة الحرة في سياق إعمال الحق في مستوى معيشي كاف والتحرر من الجوع (المادة 11)، والتعاون الدولي في ميداني العلم والثقافة (المادة 15(4))، من الالتزامات ذات الصلة التي تقع على عاتق الدول الأطراف في العهد. وينص إعلان الحق في التنمية على التزام الدول بالعمل على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول، ويشجع احترام حقوق الإنسان وإعمالها (المادة 3(3))، على أن تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية (المادة 3(1)) مع الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول (المادة 3(2))⁽⁹⁰⁾. وفي إعلان وبرنامج عمل فيينا، أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من جديد أن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان أمر أساسي لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة بالكامل (الجزء الأول، الفقرة 1)، وحث في الوقت نفسه الدول على التعاون مع بعضها بعضاً من أجل ضمان التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية (المرجع نفسه، الفقرة 10).

رابعاً - الثغرات في التضامن الدولي في سياق الجائحة

28- جاء تنقيح اللوائح الصحية الدولية في عام 2005، عقب تفشي وباء المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) في عام 2003، كنتيجة لقرار وجيه ومتبصر. وخلافاً للصيغ السابقة الأكثر تقييداً، تمكّن اللوائح الحالية منظمة الصحة العالمية من العمل على نحو أفضل في مجال تنسيق الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي من أجل التصدي لتفشي الأمراض المعدية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وتمكنها من القيام بذلك كوظيفة من وظائف التضامن الدولي⁽⁹¹⁾. ولزيادة تدفق المعلومات اللازمة لمكافحة الأمراض المعدية إلى أقصى حد، تفوض اللوائح منظمة الصحة العالمية في تلقي المعلومات من الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية والتماس مزيد من المعلومات من الدول، وتحديد أشد القيود المسموح بها على الحقوق والتجارة الدولية وحركة السير، تطبيقاً لمبادئ قانون الحد الأقصى. وتؤكد المادة 3 من اللوائح على مراعاة واجب الاحترام الكامل لكرامة الأشخاص وحقوقهم الإنسانية وحياتهم الأساسية لدى تنفيذ الأحكام الواردة فيها، الأمر الذي يتطلب استخدام أقل الوسائل تدخلاً لتقييد حقوق الإنسان (المادتان 31 و 43)⁽⁹²⁾.

29- وفاشيات الأمراض المعدية هي مناسبات عامة تبرز، أكثر من غيرها، مكانة الذات البشرية، والحاجة إلى إقامة علاقات متناغمة في الحياة الدولية "وقدرة قانون حقوق الإنسان على تحقيق التوازن بين قضايا متنافسة ولكنها مقنعة بنفس الدرجة"⁽⁹³⁾. وبموجب المادة 43 من اللوائح التنفيذية، في حين يمكن للدول أن تنفذ تدابير صحية إضافية سيادية للاستجابة لطوارئ الصحة العامة، يجب أن تكون هذه التدابير متناسبة مع المخاطر، وأن تتماشى مع ضرورات حقوق الإنسان وأن تدعمها الأدلة العلمية. ومن ناحية أخرى، تحدد المادة 44 الواجب القانوني للدول التعاون فيما بينها ومساعدة بعضها البعض في بناء نظم وطنية للصحة العامة. ويشكل ذلك مسؤولية دولية مشتركة عن بناء القدرات الأساسية للصحة العامة

(90) انظر أيضاً قرار مجلس حقوق الإنسان 2/44.

(91) Humphrey Sipalla, "Love in a time of Ebola: Africa deserves a human rights determination", AfricLaw, 6 November 2014. <https://africlaw.com/2014/11/06/love-in-a-time-of-ebola-africa-deserves-a-human-rights-determination> و Jeremy Youde, "Mediating risk through the International Health Regulations and bio-political surveillance", *Political Studies*, vol. 59, No. 4.

(92) Sipalla, "Love in a time of Ebola" و Youde, "Mediating risk".

(93) Sipalla, "Love in a time of Ebola".

المحددة في اللوائح⁽⁹⁴⁾. وعلى هذا النحو، تشكل اللوائح أساساً صحيحاً في القانون الدولي لتقييم مدى إعراب الدول، أو عدم إعرابها، عن تضامنها الدولي في المساعدة على إعمال حقوق الإنسان على نحو أكمل خلال جائحة كوفيد-19⁽⁹⁵⁾. ويضرب الخبر المستقل أدناه بعض الأمثلة على أنواع الثغرات التي تدل على أن الدول لم تلتزم بمبدأ التضامن.

30- وفي آذار/مارس 2020، أوقفت دولتان من دول شرق آسيا صادرات الأرز. وبعد ذلك بوقت قصير، أوقفت دولتان من دول أوروبا الشرقية صادرات القمح. وبالمثل، "في جميع أنحاء العالم، نسجت نحو 20 دولة [على الأقل] على نفس المنوال وبدأت في تكديس صادراتها الغذائية من المواد الأولية متحسبةً خطأً أن العالم سيشهد نقصاً في هذه المواد وسط جائحة كوفيد-19 المزعجة للاستقرار. وإجمالاً، فرضت 17 دولة [على الأقل] من الدول الموردة الرئيسية للغذاء نوعاً من القيود على الصادرات الزراعية في الأسابيع الأولى من الجائحة"⁽⁹⁶⁾. ولحسن الحظ، سرعان ما ألغت تلك الدول توجيهاتها، مما ساعد على تجنب ارتفاع أسعار الأغذية العالمية، مثلما حدث ذلك في 2007 و2008 خلال الأزمة المالية العالمية. وتذكرنا تلك الأحداث بالمطبات التي ينطوي عليها الإفراط في تحويل الغذاء إلى بضاعة وبالحاجة إلى إعادة التفكير في نماذج التنمية الاقتصادية⁽⁹⁷⁾.

31- وفي نيسان/أبريل 2020، اتهم سياسيون من دولتين من دول أوروبا الغربية دولةً قويةً في أمريكا الشمالية بمصادرة الآلاف من الكمادات كانت إحدى الدول الأوروبية قد دفعت ثمنها بالفعل، ووصفوا هذا الفعل بـ "عمل من أعمال القرصنة الحديثة"⁽⁹⁸⁾. وقد مهدت هذه الأعمال العدوانية، في المراحل الأولى من الجائحة، الطريق لأعمال مؤسفة قد تكون أيضاً غير قانونية بموجب المادة 44 من اللوائح الصحية الدولية. ومن المؤكد أن واجب التعاون في بناء نظم وطنية للصحة العامة الذي تفرضه المادة المذكورة يحظر التدخل المتعمد وغير القانوني في الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ البروتوكولات الصحية الضرورية المنقذة للحياة، مثل شراء المعدات الطبية. ويمكن القول أيضاً إن الفعل المذكور هو مثال على القومية أو الحمائية الطبية المفرطة، التي تنطوي على احتكار التشخيصات والعلاجات واللقاحات.

32- ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بدأت مختلف شركات الأدوية والمعاهد الطبية العامة في مناطق معينة من العالم تبشّر بمستويات الفعالية والسلامة المثيرة للإعجاب للقاحاتها المرشحة ضد كوفيد-19. وللأسف، أفضت هذه الإعلانات إلى زيادة الفوارق القائمة أصلاً وتسارع السباق من أجل الحصول على اللقاحات. وحتى قبل الإعلانات، كانت هناك شكاوى من أن "الدول الغنية التي لا تمثل سوى 13 في المائة من سكان العالم قد حشرت بالفعل أكثر من نصف الجرعات الموعودة (51 في المائة) من أبرز اللقاحات المرشحة ضد كوفيد-19"⁽⁹⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، حذرت أوكسفام منذ فترة طويلة من أن

(94) انظر <https://yfile.news.yorku.ca/2020/12/06/new-research-shows-most-countries-are-violating-international-law-during-pandemic/>

(95) انظر، بوجه عام، "The Stellenbosch consensus"، Habibi and others، واللوائح الصحية الدولية.

(96) Darius Okolla، "Food protectionism and nationalism in the age of COVID-19"، The Elephant، 31 July 2020. متاح على الرابط التالي: www.theelephant.info/features/2020/07/31/food-protectionism-and-nationalism-in-the-age-of-covid-19/

(97) Nicholas Wasonga Orago، "Commonification of food as an approach for the achievement of food security and the realisation of the right to food for all"، *Strathmore Law Journal*، vol. 4، No. 1

(98) انظر www.dw.com/en/us-accused-of-seizing-face-mask-shipments-bound-for-europe-canada/a-53010923

(99) انظر www.oxfam.org/en/press-releases/small-group-rich-nations-have-bought-more-half-future-supply-leading-covid-19

شركات صناعة الأدوية الكبرى لا تملك ببساطة القدرة على صنع ما يكفي من اللقاحات للجميع، مما يعني أن ما يقرب من ثلثي سكان العالم (61 في المائة) سيظلون دون لقاح حتى عام 2022 على الأقل⁽¹⁰⁰⁾. وحتى عند بداية حملات التلقيح، في كانون الأول/ديسمبر 2020، لم يشهد الوضع تحسناً كبيراً. وهذه الحالة مدعاة للمزيد من القلق في ضوء التقارير التي تفيد بأن بعض البلدان قد لا تحصل على كمية معقولة من اللقاحات حتى عام 2024⁽¹⁰¹⁾.

33- ويحيل هذا النوع من الإجراءات المتخذة للتصدي للجائحة أيضاً إلى الشواغل القائمة بشأن دور حقوق الملكية الفكرية في تعميق وإدامة أوجه عدم المساواة في الحصول على الأدوية الأساسية⁽¹⁰²⁾. ومن الأمثلة على ذلك ما حصل في سياق وباء الإيدز العالمي، حيث استخدمت الشركات براءات الاختراع لتقييد إمدادات الأدوية المنقذة للحياة بشكل مصطنع ولتضخيم أسعارها. ومنذ ذلك الحين، دعا برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من أعضاء التحالف الشعبي للقاحات إلى الأخذ بنهج جديد يضع الصحة العامة في المقام الأول من خلال تبادل المعرفة وزيادة العرض إلى أقصى حد، على النحو المنصوص عليه في المادة 44 من اللوائح الصحية الدولية. وكما سيُبين أدناه، وُضع نظام بديل تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، وإن كان هذا النظام الجديد محدود النطاق.

34- وفي 3 آذار/مارس 2020، فرضت إحدى أكبر الدول المنتجة للأدوية في العالم قيوداً على تصدير 26 من المكونات والأدوية الصيدلانية، بما في ذلك الباراسيتامول والمضادات الحيوية المختلفة. وجاءت هذه القيود كرد فعل على انقطاع سلسلة الإمداد في دولة أخرى منتجة للمكونات الصيدلانية⁽¹⁰³⁾. وفي وقت لاحق، فرضت الدولة الأولى حظراً على تصدير الهيدروكسي كلوروكين، الذي استخدم كعلاج تجريبي لمرض كوفيد-19، ثم قررت رفع هذا الحظر في 6 نيسان/أبريل 2020⁽¹⁰⁴⁾. وفي 3 كانون الثاني/يناير 2021، حظرت نفس الدولة بصورة مؤقتة، لمدة ثلاثة أشهر، تصدير جميع لقاحات أكسفورد - استرازينيكا المصنعة في إقليمها من قبل منظمة تم التعاقد معها لصنع بليون جرعة للدول النامية. وفي غضون أسابيع، وضعت منظمة إقليمية أيضاً مجموعة من ضوابط التصدير فيما يتعلق باللقاحات المصنعة داخل أراضي الأعضاء فيها⁽¹⁰⁵⁾. ونتيجة لهذه التحركات، قد لا تحصل البلدان المنخفضة الدخل على جرعاتها الأولى في إطار مبادرة إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (كوفاكس) إلا في آذار/مارس أو نيسان/أبريل 2021، وربما بعد ذلك⁽¹⁰⁶⁾.

(100) المرجع نفسه. انظر أيضاً p. 1. United Nations, "Shared responsibility", (الأمم المتحدة، "المسؤولية المشتركة"، ص 1)

(101) Steve Hendrix and Shira Rubin, "Israel is starting to vaccinate, but Palestinians may have to wait months", *The Washington Post*, 20 December 2020. متاح على الرابط التالي: www.washingtonpost.com/world/middle_east/israel-vaccine-palestinians-coronavirus/2020/12/18/f1d8d572-4083-11eb-b58b-1623f6267960_story.html

(102) انظر www.who.int/intellectualproperty/report/en/

(103) Hannah Ellis-Petersen, "India limits medicine exports after supplies hit by coronavirus", *The Guardian*, 4 March 2020. متاح على الرابط التالي: www.theguardian.com/world/2020/mar/04/india-limits-medicine-exports-coronavirus-paracetamol-antibiotics

(104) Akash Bisht, "India lifts drug export ban after Trump's 'retaliation' threat", *Al Jazeera*, 7 April 2020. متاح على الرابط التالي: www.aljazeera.com/news/2020/4/7/india-lifts-drug-export-ban-after-trumps-retaliation-threat

(105) انظر www.bbc.com/news/world-europe-55860540

(106) انظر www.indiatoday.in/coronavirus-outbreak/story/adar-poonawalla-india-bar-serum-institute-export-oxford-astrazeneca-covid19-coronavirus-vaccine-months-1755592-2021-01-04

35- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض الجزاءات الأحادية الجانب وغير الهادفة يمكن أن تشكل تهديدات خطيرة وغير مشروعة للتضامن الدولي في سياق الجائحة، بحيث يمكن أن تصبح قضية خطيرة من قضايا حقوق الإنسان. وما زالت الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة جزافاً على بعض الدول تقوض قدرة تلك الدول على الحصول بسهولة على وسائل التشخيص والعلاج واللقاحات المتصلة بمرض كوفيد-19، وذلك إلى جانب الخراب القائم في نظم الصحة والحماية الاجتماعية الناجم جزئياً عن الجزاءات الطويلة الأمد. والواقع أن الجزاءات تضر أساساً بالفقراء والضعفاء في تلك المجتمعات، بما في ذلك عن طريق القضاء على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توفر سبل العيش لملايين الناس⁽¹⁰⁷⁾. ودعت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، في نيسان/أبريل 2020، إلى رفع الجزاءات الأحادية الجانب التي تقوض قدرة البلدان على مكافحة مرض كوفيد-19، وهو النداء الذي انضم إليه الخبير المستقل إلى جانب مكلفين آخرين بولايات في 7 آب/أغسطس 2020⁽¹⁰⁸⁾. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت المقررة الخاصة، في خطابها أمام مجلس الأمن في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، إلى أن الإعفاءات لأسباب إنسانية والمعونة الإنسانية بطيئة ومكلفة وغير شفافة وغير كافية وغير فعالة⁽¹⁰⁹⁾. وبالنظر إلى الالتزامات الملزمة بالتعاون بموجب اللوائح الصحية الدولية، وحيث إن "التدابير الانفرادية لا تكون قانونية إلا إذا لم تنطو على انتهاك لأي التزام دولي قطعه الدول"، ففي سياق الجائحة يمكن أن تشكل التدابير القسرية الأحادية الجانب في بعض الحالات عملاً غير مشروع يضر بالتضامن الدولي من أجل المساعدة في ميدان حقوق الإنسان⁽¹¹⁰⁾.

خامساً- التعبيرات الإيجابية للتضامن الدولي من أجل أعمال حقوق الإنسان أثناء الجائحة وبعدها

36- لاحظ الخبير المستقل العديد من الممارسات الجيدة خلال جائحة كوفيد-19. ومبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، التي دعت إليها منظمة الصحة العالمية وشركاؤها، هي شكل من أشكال التعاون العالمي يهدف إلى التعجيل بتطوير وإنتاج وسائل تشخيص الإصابة بفيروس كوفيد-19 وعلاجاته واللقاحات المضادة له وإلى إتاحة إمكانية الوصول إليها بشكل عادل. وفي إطار هذه الخطة التي أطلقت في نيسان/أبريل 2020، تم التعهد حتى الآن بتوفير 5,6 بلايين دولار، ولا تزال هناك حاجة إلى توفير 3,7 بلايين دولار، بالإضافة إلى مبلغ آخر قدره 23,9 بليون دولار مطلوب في عام 2021 لتحقيق أهداف الخطة. وتضم الخطة بين أعضائها الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، وتحالف غافي لللقاحات، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، ومؤسسة وسائل التشخيص الجديدة المبتكرة، وصندوق ويلكوم الاستئماني، ومجموعة البنك الدولي، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس⁽¹¹¹⁾. وحتى أيلول/سبتمبر 2020، جرى تقييم 50 اختباراً تشخيصياً، ومن المتوقع أن يُتاح للدول المنخفضة الدخل 120 مليون اختبار سريع ذي جودة بأسعار معقولة. وفي مجال العلاجات، يعكف الشركاء في مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 على تقييم أكثر من 1 700 تجربة سريرية، وقد تمكنوا من ضمان دواء ديكساميثازون لما يصل إلى 2,9 مليون مريض في البلدان المنخفضة الدخل،

(107) Simon Tisdall, "In the age of COVID, sanctions against 'rogue states' just spread the misery", op-ed, *The Guardian*, 18 October 2020. متاح على الرابط التالي: www.theguardian.com/commentisfree/2020/oct/18/in-the-age-of-covid-sanctions-against-rogue-states-just-spread-the-misery.

(108) انظر <https://news.un.org/en/story/2020/8/1069732>.

(109) انظر <https://www.ohchr.org/Documents/Issues/UCM/UCM-Arria-Formula-meeting.pdf>.

(110) المرجع نفسه.

(111) الأسئلة المتداولة بشأن مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 (www.who.int/initiatives/act-accelerator/faq).

وتوصلوا إلى اتفاق للمساعدة على تيسير الحصول في المستقبل على العلاجات بالأجسام المضادة الوحيدة النسيلة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل⁽¹¹²⁾. وما فتئت منظمة الصحة العالمية تقيّم الاختناقات في النظام الصحي في أكثر من 100 دولة والثغرات في القدرات، وذلك في إطار موصل النظم الصحية التابع لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19.

37- ومرفق كوفاكس هو الركن الخاص باللقاحات في مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19. وهو يهدف إلى إتاحة الحصول على لقاحات كوفيد-19 بشكل عادل على الصعيد العالمي من خلال تسريع البحث عن لقاح فعال لجميع البلدان، ودعم قدرات التصنيع وشراء الإمدادات مقدماً، بحيث يمكن توزيع بليونى جرعة بشكل عادل بحلول نهاية عام 2021⁽¹¹³⁾. وقد وافقت الدول التي انضمت إلى مرفق كوفاكس، الذي يهدف بالأساس إلى التخفيف من آثار تكديس اللقاحات من جانب الدول الممولة ذاتياً، على عدم تلقي عدد من الجرعات يكفي لتطعيم أكثر من 20 في المائة من سكانها إلى أن تحصل جميع البلدان في المجموعة على نفس الكمية من اللقاحات، وأن تطلب فقط ما يكفي من الجرعات لتطعيم ما بين 10 و 50 في المائة من سكانها، باستثناء البلدان التي اختارت الحصول على أقل من 20 في المائة⁽¹¹⁴⁾. وفي هذا الإطار، توجد أيضاً آلية تمويل منفصلة تماماً، هي آلية الالتزام المسبق بالطرح في الأسواق لتسهيل إنتاج اللقاحات، التي ستدعم حصول الدول المنخفضة الدخل على لقاحات كوفيد-19⁽¹¹⁵⁾. وبحلول 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، انضم إلى المرفق أكثر من 180 بلداً، تمثل نحو ثلثي سكان العالم، بما في ذلك 94 بلداً من البلدان ذات الدخل المرتفع، وقد قطعت جميعها التزامات ملزمة قانوناً⁽¹¹⁶⁾. وعلى الرغم من أن مرفق كوفاكس يمثل منارة أمل وبدأ يحقق البعض من وعده، فإن عدداً من الدول الكبيرة الممولة ذاتياً، ومعظمها من الدول الأكثر ثراء، لا تزال إما ترفض الانضمام إلى المرفق أو تسعى لإبرام اتفاقات شراء ثنائية مع مختلف المصنعين.

38- ويمثل صندوق التضامن من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-19 مبادرة أخرى أطلقتها منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة، بالشراكة مع المؤسسة السويسرية للأعمال الخيرية⁽¹¹⁷⁾. ويدعم الصندوق الخطة الاستراتيجية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية للتأهب والاستجابة لجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، ولا سيما أهدافه المتمثلة في تتبع وفهم انتشار الفيروس، وضمان حصول المرضى في جميع أنحاء العالم على الرعاية التي يحتاجونها، والتحقق من أن العاملين في الخطوط الأمامية يحصلون على الإمدادات والمعلومات الضرورية، وتسريع أنشطة البحث والتطوير من أجل توفير اللقاح والعلاج لجميع من يحتاجون إل ذلك. ومن بين الشركاء الذين يدعمهم الصندوق، الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وقد دعم الصندوق مجموعة واسعة من الدول والشركات، إلى جانب ما يقرب من 10 000 مريض في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لديهم حالات صحية

(112) المرجع نفسه.

(113) انظر www.who.int/initiatives/act-accelerator/covax.

(114) انظر www.gavi.org/vaccineswork/covax-explained.

(115) المرجع نفسه.

(116) Jayati Ghosh, "Is this a vaccine apartheid?", Daily Monitor, 19 November 2020. متاح على الرابط التالي: www.monitor.co.ug/uganda/special-reports/is-this-a-vaccine-apartheid--3202524.

(117) انظر www.who.int/news/item/13-03-2020-who-un-foundation-and-partners-launch-first-of-its-kind-covid-19-solidarity-response-fund.

مزمّنة من خلال التطبيقات المتنقلة DrugStars لإدارة العلاجات الطبية⁽¹¹⁸⁾. وسيتولى الصندوق الصيني لرعاية السكان إيصال التبرعات المقدمة من شركات وجمعيات خيرية وأفراد في الصين إلى الصندوق⁽¹¹⁹⁾.

39- وتتوقع اليونيسيف تقديم ما يقرب من بليون جرة من لقاحات كوفيد-19 في عام 2021 إلى البلدان المنخفضة الدخل في إطار مبادرة كوفاكس⁽¹²⁰⁾. ولما كانت الجرعة الواحدة تكلف الدول في جنوب الكرة الأرضية ما لا يزيد عن ثلاث دولارات، وبالنظر إلى الوعد بتلقيها بليون وحدة من الحقن والإبر إلى جانب الجرعات، يتوقع من كل دولة من هذه الدول أن تقوم أولاً بتطعيم العاملين في مجال الرعاية الصحية، ثم الفئات الضعيفة الأخرى مثل كبار السن والذين يعانون من حالات مرضية كامنة⁽¹²¹⁾. واعترفت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتبرع بنك التنمية الأفريقي بأكثر من 20 مليون دولار في الاستجابة للزواج القسري في منطقة الساحل الأوسط، فضلاً عن التبرعات المشتركة بين بنك التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي بمبلغ بليون دولار لدعم اللاجئين الفنزويليين والمجتمعات المضيفة لهم، في إطار إجراءات الاستجابة للجائحة. ووفر البنك الدولي أيضاً بليون دولار من شبكات اللاجئين التابع لجمعية التنمية الدولية، وسيظل هذا المبلغ متاحاً للبلدان المضيفة للاجئين، بناءً على طلبها وفي شكل منح، وليس في شكل قروض⁽¹²²⁾. وعلى الصعيد الإقليمي، حصل الاتحاد الأفريقي على 270 مليون جرة من لقاح كوفيد-19 لصالح بلدان القارة، من خلال فرقة العمل الأفريقية المعنية باقتناء لقاحات كوفيد-19، وهو منبر الإمدادات الطبية الأفريقية، نيابة عن المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها⁽¹²³⁾. ووقع الاتحاد الأفريقي أيضاً اتفاقاً مع شركة لصنع الأدوية من أجل شراء 400 مليون جرة إضافية⁽¹²⁴⁾. وفي أفريقيا أيضاً، وافق أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على نهج مشترك لشراء لقاحات كوفيد-19، وأوعزوا إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإنشاء صندوق دائر للقاحات، ودعوا الحكومات الوطنية ومصارف التنمية والقطاع الخاص والشركاء إلى المساهمة في الصندوق. وسيستخدم الصندوق لتأمين لقاحات كوفيد-19 في المنطقة من خلال عمليات شراء مجمعة في المدى القصير، ومن المقرر إنشاء وحدة إقليمية لإنتاج اللقاحات في المدى المتوسط إلى الطويل⁽¹²⁵⁾.

40- وفي بداية الجائحة، أرسلت كوبا معونة صحية، شملت بالأساس موظفين طبيين من ذوي الخبرة، إلى دول عديدة لمساعدتها في مكافحة كوفيد-19. وكانت إيطاليا أول بلد يستقبل 52 طبيباً من كوبا في

(118) انظر www.health.europa.eu/patients-donate-to-who-covid-19-solidarity-response-fund/103549/.

(119) انظر www.who.int/news-room/feature-stories/detail/who-s-covid-19-solidarity-response-fund-receives-financial-support-from-the-china-population-welfare-fund.

(120) Lin Taylor, "Africa: UNICEF says to ship 2 billion COVID-19 vaccines to poor nations in 2021", Thompson Reuters Foundation, 23 November 2020. متاح على الرابط التالي: <https://allafrica.com/stories/202011240038.html>.

(121) John Muchangi, "How Covid-19 vaccines will reach Kenya", The Star, 24 November 2020. متاح على الرابط التالي: www.the-star.co.ke/news/2020-11-23-how-covid-19-vaccines-will-reach-kenya/.

(122) انظر www.unhcr.org/admin/hcspeeches/5f7b0d574/high-commissioners-opening-statement-71st-session-excom.html.

(123) انظر <https://africacdc.org/news-item/amsp-opens-covid-19-vaccines-pre-orders-for-55-african-union-member-states/>.

(124) انظر www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-j-j-vaccine/jj-agrees-to-supply-african-union-with-up-to-400-million-covid-shots-idUSKBN2BL0QS.

(125) See www.ecowas.int/wp-content/uploads/2021/01/UK-Communique%CC%81-Final-58th-AHSG_VF.pdf.

آذار/مارس 2020، ثم استقبلت مجموعة ثانية في نيسان/أبريل 2020⁽¹²⁶⁾. ومن الدول الأخرى التي تلقت دعماً من موظفين طبيين من كوبا أندورا، وتوغو، وجامايكا، وجنوب أفريقيا، وسانت كيتس ونيفيس، وسورينام، وغينيا - بيساو⁽¹²⁷⁾، وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، وفيت نام، وقطر⁽¹²⁸⁾، وكينيا، والمكسيك، ونيكاراغوا⁽¹²⁹⁾(130)(131). وتلقت حكومة كاتالونيا في إسبانيا أيضاً مساعدة من كوبا⁽¹³²⁾. وبحلول نهاية حزيران/يونيه 2020، كانت كوبا قد أرسلت أكثر من 3 000 عامل في مجال الرعاية الصحية للمساعدة في مكافحة كوفيد-19 في الخارج⁽¹³³⁾ - كتعبير مهم عن التضامن الدولي لاحتواء الجائحة، الأمر الذي ساهم في النهوض بحقوق الإنسان إلى حد بعيد، علماً أن ذلك حصل في الوقت الذي كانت كوبا لا تزال تخضع لعقوبات فرضتها قوة عظمى عالمية⁽¹³⁴⁾.

41- وأعربت دول أخرى أيضاً عن تضامنها الدولي في سياق الجائحة بطريقة مماثلة. فقد تلقت إيطاليا إمدادات طبية أساسية من الصين والاتحاد الروسي⁽¹³⁵⁾. وعلى الرغم من أن الصين كانت أول بلد تضرر من الجائحة، فقد أرسلت موظفين وإمدادات من الأدوية ومعدات الحماية الشخصية عديدة في جميع أنحاء آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية. واستقبلت بلدان مثل إثيوبيا وبوركينا فاسو والجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وزمبابوي والسودان وكوت ديفوار ونيجيريا خبراء طبيين لمساعدتها على مكافحة جائحة كوفيد-19، واستقادت دول كثيرة من حلقات دراسية شبكية أدارها خبراء صينيون⁽¹³⁶⁾. والتزمت الصين أيضاً بتقديم مساعدات دولية مماثلة على مدى عامين لبلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا⁽¹³⁷⁾. وفي أمريكا اللاتينية، ساهمت جهات فاعلة صينية من القطاعين العام والخاص في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في

- (126) Sylvia Poggioli, "For help on coronavirus, Italy turns to China, Russia and Cuba", NPR, 25 March 2020. متاح على الرابط التالي: www.npr.org/sections/coronavirus-live-updates/2020/03/25/821345465/for-help-on-coronavirus-italy-turns-to-china-russia-and-cuba
- (127) Felix Tih, "Cuban medical team in Guinea-Bissau to combat COVID-19", Anadolu Agency, 29 June 2020. متاح على الرابط التالي: www.aa.com.tr/en/africa/cuban-medical-team-in-guinea-bissau-to-combat-covid-19/1893700
- (128) انظر <https://english.alaraby.co.uk/english/news/2020/4/18/cuba-sends-medics-to-qatar-to-help-fight-coronavirus>
- (129) انظر <https://english.alarabiya.net/en/coronavirus/2020/04/27/Coronavirus-Cuban-sends-200-doctors-to-help-South-Africa-fight-COVID-19>
- (130) انظر www.togofirst.com/en/health/1304-5331-cuba-sends-doctors-to-help-togo-fight-covid-19
- (131) انظر <https://vietnamtimes.org.vn/covid-19-battle-cuba-gifts-drugs-sends-doctors-to-assist-vietnam.html.23130>
- (132) Carlota Perez, "Cuba sends health aid to 15 countries to fight coronavirus", Atalayar, 12 April 2020. متاح على الرابط التالي: <https://atalayar.com/en/content/cuba-sends-health-aid-15-countries-fight-coronavirus>
- (133) انظر <https://english.alarabiya.net/en/coronavirus/2020/04/27/Coronavirus-Cuban-sends-200-doctors-to-help-South-Africa-fight-COVID-19>
- (134) انظر www.democracynow.org/2020/3/24/cuba_medical_diplomacy_italy_coronavirus
- (135) Poggioli, "For help on coronavirus"
- (136) Nyawira Mwangi, "China's aid to Africa in fighting COVID-19", China Global Television Network, 18 June 2020. متاح على الرابط التالي: <https://africa.cgtn.com/2020/06/18/chinas-aid-to-africa-in-fighting-covid-19/>
- (137) Pizaro Gozali Idrus, "China 'ready' to include ASEAN in \$2B COVID-19 aid", Andalou Agency, 29 May 2020. متاح على الرابط التالي: www.aa.com.tr/en/asia-pacific/china-ready-to-include-asean-in-2b-covid-19-aid/1857846

العديد من البلدان، حيث وفرت حكومة الصين "عدداً غير محدد من أجهزة التصوير المقطعي، وأجهزة إزالة رجفان بطين القلب، ومضادات الفيروسات، والمهدئات، والقفازات" إلى حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية⁽¹³⁸⁾. وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية 2,2 مليون دولار إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي "لتكثيف جهود الاتصال بشأن المخاطر"⁽¹³⁹⁾. كما أرسلت الولايات المتحدة أجهزة تنفس إلى بعض البلدان الأفريقية⁽¹⁴⁰⁾. وقد دعت المملكة المتحدة البلدان المرتفعة الدخل إلى دعم مبادرة تيسير الحصول على لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي وقدمت 500 مليون جنيه استرليني (684 مليون دولار) للمساعدة في توزيع اللقاحات في جميع أنحاء العالم من خلال مبادرة كوفاكس⁽¹⁴¹⁾. وقدم عدد من وكالات الأمم المتحدة دعماً كبيراً لجمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وقدمت مفوضية شؤون اللاجئين والولايات المتحدة 4,65 ملايين دولار في شكل مساعدات إنسانية؛ وقدمت اليونيسيف مبلغ 320 000 دولار؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان مبلغ 400 000 دولار، في حين وُفِّر مبلغ مليون دولار من خلال منظمة الصحة العالمية⁽¹⁴²⁾.

42- وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، تقدمت الهند وجنوب أفريقيا بطلب إلى المجلس المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية للحصول على "إعفاء من بعض أحكام [اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية] في إطار جهود منع مرض كوفيد-19 واحتوائه وعلاجه"⁽¹⁴³⁾. وبذلك طلب البلدان تعليق الالتزامات بموجب الاتفاق فيما يتعلق بالمنتجات الطبية، بما في ذلك الأدوية واللقاحات والعلاجات والتشخيصات والإمدادات الطبية وبيانات الاختبار اللازمة لمكافحة الجائحة، بغية تمكين البلدان المنخفضة الدخل من الحصول على هذه الأدوات⁽¹⁴⁴⁾. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كان معظم البلدان المتقدمة النمو قد عارض طلب الإعفاء، في حين أيدته معظم البلدان النامية⁽¹⁴⁵⁾. ومن شأن الحد من حماية براءات الاختراع بالنسبة إلى المنتجات والخدمات الطبية ذات الصلة بمرض كوفيد-19 أن ييسر الوصول إلى الإصدارات الجنيسة الأقل تكلفة من لقاحات كوفيد-19⁽¹⁴⁶⁾. وكما هو الحال بالنسبة لوباء الإيدز العالمي، فإن منح الترخيص

(138) انظر www.wilsoncenter.org/aid-china-and-us-latin-america-amid-covid-19-crisis.

(139) المرجع نفسه.

(140) Tal Axelrod, "Trump adds Africa to growing list of areas US sending ventilators", The Hill, 25 April 2020. متاح على الرابط التالي: <https://thehill.com/homenews/administration/494646-trump-commits-to-sending-ventilators-to-several-countries>.

(141) انظر www.montageafrica.com/the-uk-in-the-push-for-equitable-vaccine-supplies/.

وانظر أيضاً www.wilsoncenter.org/aid-china-and-us-latin-america-amid-covid-19-crisis.

(143) World Trade Organization, document IP/C/W/669.

(144) Ronald Labonte and Mira Johri, "COVID-19 drug and vaccine patents are putting profit before people", The Conversation, 5 November 2020. متاح على الرابط التالي: <https://theconversation.com/covid-19-drug-and-vaccine-patents-are-putting-profit-before-people-149270>.

(145) المرجع نفسه. انظر أيضاً <https://msf.or.ke/en/magazine/msf-calls-kenya-support-landmark-move-ban-patents-covid-medicines-and-tools>.

(146) Saeed Shah, "Developing countries push to limit patent protections for COVID-19 vaccines", The Wall Street Journal, 17 September 2020. متاح على الرابط التالي: www.wsj.com/articles/developing-countries-push-to-limit-patent-protections-for-covid-vaccines-11600355170. انظر أيضاً Jobaira Nasrin Khan, "Pharmaceutical patents in the era of COVID-19: the aftermath on developing countries", Jurist, 10 May 2020. متاح على الرابط التالي: www.jurist.org/commentary/2020/05/jobaira-khan-pharmaceutical-patents-covid19/.

الإلزامي يمكن أن "يعوض عن" نقص الإمدادات من المستحضرات الصيدلانية الضرورية و[يخفف] الارتفاع المفرط في أسعار الأدوية"⁽¹⁴⁷⁾.

43- واستجابت أيضاً بعض المؤسسات الخيرية في جميع أنحاء العالم، مثل مؤسسة جاك ما⁽¹⁴⁸⁾، لجائحة كوفيد-19 بتوفير الدعم في مجالات الوقاية والعلاج والبحوث الطبية، وذلك فضلاً عن دعمها لسبل عيش المجتمعات الضعيفة، من بين أمور أخرى⁽¹⁴⁹⁾. وتمثلت استجابة مؤسسات أخرى ذات صلة، مثل مؤسسات المجتمع المفتوح، في استثمار الملايين من الدولارات في توفير الإغاثة الفورية للمجتمعات الضعيفة التي تكافح من أجل التصدي لتعديلات الدولة على حقوقها المدنية⁽¹⁵⁰⁾.

44- وفي نيسان/أبريل 2020، وافقت مجموعة العشرين على إعادة هيكلة الديون الثنائية لأقل الدول نمواً، وتجميد التزامات السداد حتى نهاية عام 2020. ومبادرة تعليق خدمة الديون في إطار مجموعة العشرين، فضلاً عن تعبئة سيولة إضافية من خلال حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، هي واحدة من بين مبادرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي أقرت في وقت مبكر بما تشكله جائحة كوفيد-19 من خطر يهدد حق البلدان المنخفضة الدخل في التنمية⁽¹⁵¹⁾. ولا يزال تخفيف عبء الديون أو وقف خدمة الديون أمراً أساسياً لتحقيق انتعاشٍ بعد الجائحة يؤكد على حقوق الإنسان⁽¹⁵²⁾. ويشكل حشد الموارد المالية لمكافحة الجائحة عملاً إيجابياً بموجب التزامات التعاون الدولي التي ترضها المادة 44(1)(ج) من اللوائح الصحية الدولية⁽¹⁵³⁾.

45- ويشكل الحفاظ على التعاون الإنساني والتقني لمرحلة ما قبل الجائحة، ولا سيما من جانب بلدان جنوب الكرة الأرضية، وفي سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، جانباً هاماً من التضامن الدولي أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها⁽¹⁵⁴⁾. وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى البرامج القائمة منذ أمد بعيد، مثل برنامج هيئة المعونة التقنية في نيجيريا، الذي يموله ذلك البلد بالكامل تقريباً⁽¹⁵⁵⁾، والذي لا يزال يحصل على التمويل اللازم على الرغم من تضرر نيجيريا الشديد من الجائحة⁽¹⁵⁶⁾.

(147) Hilary Wong, "The case for compulsory licensing during COVID-19", viewpoints, *Journal of Global Health*, 19 November 2020. متاح على الرابط التالي: www.jogh.org/documents/issue202001/jogh-10-htm.010358; انظر أيضاً 9. Inter-American Commission on Human Rights resolution 1/2020, para. 9. (لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، القرار 1/2020، الفقرة 9).

(148) Mwangi, "China's aid to Africa".

(149) انظر <https://candid.org/explore-issues/coronavirus>.

(150) انظر www.opensocietyfoundations.org/newsroom/open-society-to-increase-commitment-to-global-covid-19-response.

(151) Constant Munda, "UN faults Kenya for ignoring G20 COVID debt relief offer", *Business Daily*, 6 November 2020. متاح على الرابط التالي: www.businessdailyafrica.com/bd/economy/un-faults-kenya-for-ignoring-g20-covid-debt-relief-offer-2732218.

(152) Inter-American Commission on Human Rights resolution 1/2020, paras. 17-18. (لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، القرار 1/2020، الفقرتان 17 و18)؛ و IMF, *World Economic Outlook*, p. xiv.

(153) اللوائح الصحية الدولية، ص 26.

(154) "Preliminary study on enhancement of international cooperation", conference room paper, para. 14. (دراسة أولية عن تعزيز التعاون الدولي، ورقة غرفة اجتماعات، الفقرة 14). متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/AdvisoryCommittee/Session12/Pages/Index.aspx.

(155) المرجع نفسه، الفقرة 18.

(156) Wale Adebani, "Government-led service: the Nigerian Technical Aid Corps", *Voluntary Action*, vol. 7, No. 2; www.acp.int/content/news-nigerias-technical-aid-corps-acp-countries-expand-brazil-venezuela-vietnam; and Kelechi Deca, "Nigeria can deploy the Technical Aid Corp as weapon of diplomacy", *Afrikan Heroes*, 6 November 2019. متاح على الرابط التالي: <https://afrikanheroes.com/2019/11/06/nigeria-can-deploy-the-technical-aid-corp-as-weapon-of-diplomacy/>.

46- ومنذ بداية الجائحة، وعلى الرغم من الخلافات التي أثارته، تقاسمت الصين المعلومات الفيروسية المتاحة لديها بشأن الفيروس الناشئ، مما سمح لمعاهد البحث في جميع أنحاء العالم من تحليل التسلسل الجيني لفيروس كورونا المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (الفيروس المسبب لمرض كوفيد-19) في فترة زمنية قياسية، ومن ثم أمكن التحرك بسرعة لتطوير اختبارات تشخيص المرض. ويشكل تقاسم المعلومات الفيروسية وعينات الفيروسات التزاماً دولياً بالتعاون بموجب المادة 44(1)(أ) من اللوائح الصحية الدولية، وبموجب الإطار الخاص بالتأهب للأخطار الجائحة.

سادساً - استنتاجات

47- أكد الخبير المستقل مجدداً، في هذا التقرير، الدور المحوري للدولة في أي استجابة مستدامة لجائحة كوفيد-19، وشدد على الالتزامات القانونية الدولية بالتعاون والتضامن في مجالات الصحة وحقوق الإنسان والسلام والأمن. كما أوضح الأساس المنطقي الأخلاقي وحدد الأسس القانونية الملزمة لدعوة الدول إلى إعادة تأكيد التزامها الكامل بالتضامن الدولي وعدم تقويض جهود مواطنيها الرامية إلى تفعيل التضامن الدولي. وينتهي الخبير المستقل على إجراءات التضامن الدولي التي تتخذها مختلف الدول والوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات الخيرية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص في حشد الموارد البشرية والفكرية والمالية والمادية لمكافحة هذه الجائحة السريعة الانتشار والمزعزعة للاستقرار. ويشير الخبير المستقل إلى الاتجاه المقلق الذي شهدته أجزاء كثيرة من العالم من إساءة استعمال السلطات الاستثنائية بصورة منهجية في انتهاك لقواعد حقوق الإنسان. ومما لا يقل أهمية، الآثار المدمرة لاقتصادات بأكملها وسبل عيش الأسر المعيشية والأحلام الشخصية لبلايين البشر في جميع أنحاء العالم، التي تحيي من جديد الدعوات إلى الالتزام مجدداً بمكافحة عدم المساواة. والأمثلة العديدة على التعبير الإيجابي عن التضامن الدولي، التي لا يمكن مناقشة سوى عدد قليل منها في هذا التقرير، تؤكد من جديد مدى متانة المبررات الأخلاقية والقانونية للتعاون الدولي. ولاحظ الخبير المستقل أيضاً الثغرات المؤسفة في التضامن الدولي التي تجلت خلال الجائحة، والتي يتعلق معظمها بإجراءات تجسّد نزعة قومية مفرطة فيما يتعلق باللقاحات، حيث سارعت دول إلى تكديس اللقاحات وغيرها من المنتجات اللازمة لمكافحة كوفيد-19 بطريقة قللت إلى حد كبير من فرص السيطرة على الجائحة والتغلب عليها كمجتمع عالمي موحد.

سابعاً - توصيات

48- يوصي الخبير المستقل الدول بالقيام بما يلي:

(أ) أن تعجل بسحب أي تدابير وإجراءات ذات صلة بالرعاية الصحية قد تشكل خطراً على التضامن الدولي الملزم أو انتهاكاً له، من خلال التعاون، والالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان واللوائح الصحية الدولية، ولا سيما أي تدابير أو إجراءات تتعلق بتكديس اللقاحات والعلاجات والتشخيصات بطريقة تقلل إلى حد كبير من فرص السيطرة بسرعة على جائحة كوفيد-19 في مختلف أنحاء العالم، نظراً لأنه لا يمكن لأي دولة أن تكون في مأمن من هذه الجائحة ما لم تكن وإلى أن تكون جميع الدول في مأمن منها، لا سيما بالنظر إلى إمكانية حدوث طفرات جينية خبيثة وانتشار الأشكال المتغيرة للفيروس عن طريق التجارة والسفر؛

(ب) أن توفر على وجه السرعة الحد الأدنى من القدرات الأساسية لنظام الصحة العامة المحددة في المادتين 5 و 13 من اللوائح الصحية الدولية والمرفق 1 بها، أو تنفذها تنفيذاً تاماً، كتدبير أكيد للتأهب لمكافحة الجوائح الحالية والمستقبلية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وبما يتسق مع التزاماتها بالتضامن الدولي، وأن تقوم بذلك من خلال "التعاون والمساعدة" على النحو المبين في المادة 44 وغيرها من أحكام اللوائح؛

(ج) أن تعيد النظر على وجه السرعة في أي إجراءات، تشريعية أو إدارية، تشكل خطراً يهدد التمتع بالحقوق المدنية والسياسية في سياق الجائحة وعكس مسارها، وبوجه الخصوص أن تتحقق من أن سلوك وكالات إنفاذ القانون لا يمس بهذه الحقوق دون مبرر، وأن تنشئ فوراً آليات للالتصاف القضائي والإداري أو تفعل عمل الآليات القائمة لضمان إحقاق العدالة للعديد من ضحايا إساءة استعمال السلطات الاستثنائية التي فَعَلَتها دول عديدة في أعقاب الجائحة؛

(د) أن تسحب اعتراضاتها على الطلبات المقدمة إلى مجلس منظمة التجارة العالمية المعني بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية للحصول على إعفاء صريح من بعض أحكام الاتفاق فيما يتعلق بالتشخيصات والعلاجات واللقاحات ذات الصلة بكوفيد-19، وتدعم تلك الطلبات ضماناً لحصول الجميع على الرعاية والتلقيح اللازمين في أسرع وقت ممكن.

49- ويوصي الخبير المستقل الدول والوكالات المتعددة الأطراف وغيرها من الجهات الفاعلة التي تقرض الأموال بأن تحافظ على نظم تعليق الديون الحالية وربما توسع نطاقها وتتخذ التدابير اللازمة لإلغاء الديون، والإجراءان كلاهما سيساعد على تحرير الموارد الإضافية التي تحتاجها الدول في جنوب الكرة الأرضية، ولا سيما للسيطرة على جائحة كوفيد-19 في المدى القصير، وحفز الاقتصادات التي تعاني من الانكماش الذي سببته أو فاقمته تدابير مكافحة كوفيد-19.

50- ويوصي الخبير المستقل بأن تواصل الدول والوكالات المتعددة الأطراف والشركاء من القطاع الخاص تقديم الدعم لمختلف المبادرات التي تقودها منظمة الصحة العالمية، ولا سيما مبادرة كوفاكس والبرنامج الشامل لتسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، الذي تتطلب أركانه الثلاثة تمويلاً بأكثر من 23,9 بليون دولار في عام 2021. وتشجّع الدول والجهات الفاعلة الأخرى بقوة على مواصلة تقديم هذا الدعم إلى المبادرات الإقليمية ذات الصلة، مثل صندوق التضامن من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-19 الذي أنشأه لاتحاد الأفريقي.